

في الصراع السيا . اجتماعي الداخلي . ويبدو أن التخوف من وصول رموز الحركة القومية أو تلك التي لها ارتباطات اجتماعية وسياسية غير مباشرة إلى دفة إدارة الجامعة الخليجية أنه لم تشمل الأطراف الأخرى ذات الخطاب الديني أو الاثني ، التي طاب لبعضها السيادة، كما أعطها تزايد نفوذها جساراً على أن تبدل من الطبيعة الليبرالية للنظام التعليمي في بعض الجامعات الخليجية ، أو بعض كلياتها، سواء في فرضها القسري نظام العزل التعليمي، أو في تضمين مناهجها الدراسية مواضيع ومواد تعليمية تصب في عملية . أدلجته السيا- دينية، أو في اقتصاره عملية التوظيف على الموظفين والأكاديميين من أصحاب الخطاب الديني من المحليين والوافدين على السواء . وقد تحولت هذه الجامعات في ظل سيادة بعض هؤلاء إلى مؤسسات مغلقة من الداخل ، ذات معايير علمية مقلوبة، وكما تخلو من المصاحبات الاجتماعية، وربما السياسية غير الإيجابية على النظام التعليمي العام، كما على المجتمع . ولا بد من الإشارة إلى أن ركون المؤسسة الرسمية إلى رموز الشمولية الدينية في عملية الإصلاح التعليمي في مستوييه الجامعي، وما قبل الجامعي، أو على الأقل في القبول ببعض شروطها، يساهم في تعقيد أي إمكانية إصلاح للعملية التربوية المحلية، أو تطويرها. الأمر الذي بدا واضحاً في اتجاه استبدال الرموز السيا-دينية برموز ذات نزوع ليبرالي اجتماعي وسياسي. إلا أنها _ أي الفئة الجديدة _ في سعيها إلى الإصلاح التعليمي أو الارتقاء به ، قد واجهت قوى إسمنتية، تقوى على إعادة البناء ، وتركيبية عقلية لا تقبل بالتغيير .

من ناحية أخرى، فإن الخطورة التي تواجه بعض جامعاتنا ، وربما نظامنا التعليمي ككل ، هي سيادة الفكر الماضي ، إدارة ومحتوى تعليمياً . هذا الفكر الذي أدنى ما يقال عنه هو افتقاده الموضوعية العلمية ، وتغليبها النزوع الذاتي ولي ذراع الحقيقة . وقد حذر زكي نجيب محمود من ذلك بقوله : «هذا ما يسودنا اليوم من رغبة في الجمود الفكري وكأننا بذلك نعاند عصرنا يتغير في كل يوم بما ينتجه من جديد . ولما كان التغيير الدائب مؤدياً بالضرورة إلى التفكير في المصير ، كان ما يلفت النظر هو ما نراه من ميل سائد في أمرنا حاضراً ... ولا أمل لنا في القضاء على هذه النظرة الوراثية إلا بحركة قوية نحو التنوير ...»^(٧) .

ثانياً _ الهيئة التعليمية : البحث عن الدور

والحديث عن هيئة التدريس ، يقودنا كذلك إلى الحديث عن مجموعتين أساسيتين تكونان الجسم التعليمي في الجامعات الخليجية : أقلية محلية حديثة العهد ، في

(٧) زكي نجيب محمود . جريدة الوطن (الكويت) ، ١٩٨٨/٥/٢٤ ، نقلاً عن : الأبراهيم ،

المصدر نفسه .

أغلبها ،بالعمل الجامعي ،رغم خبرتها به من خلال مقاعد الدراسة ، وأكثريه وافده متنوعه الجنسيات وربما الثقافات .أما الفئه المحليه فهى خليط من الاتجاهات ، والتوجهات وربما الطموح ، بين فئه داعيه غلى شكل من أشكال الاطروحات المثاليه ، وفئه يطغى طموحها في الصعود الإداري على الطموح العلمي والأكاديمي... وفئه تمزج بين كثير هذا ، وقليل ذاك ، والعكس . بالعكس ولا بد من التقرير أن الطموح الإداري ، رغم إقرارنا بمشروعه النسبيه ، إلا أنه إذا ما أخذ مسارات وتوجهات غير صحيحة ،وعصبويه ،قد يكون إسفيناً مدمراً لهذه المؤسسات ،وربما بدايه نهايتها ،وبالتالي مقاربه ذلك ،من حيث الطبيعه والمسار لما يجري في بعض مؤسسات العمل الأخرى بما فيها من مشكلات إداريه ومعضلات أخلاقيه .أما الفئه الفرعيه الأولى السابقه الذكر فتتميز أطروحتها ،كما أشرنا ،بنوع من الطوباويه المثاليه ،متناسيه بعض الشيء حقيقه يعرفها كل دارسي قضايا التعليم في العالم الثالث والمنطقه العربيه .وهي أن هذه الجامعات ،وباستثناءات بسيطه ،لا بد لها من أن تتسق مع النظم والأنساق الأكثر سياده في المجتمع ،وأنها ،في جلها ،قد تكون فاعله بعض الشيء ،إلا أن آليات علمها ترتبط هي الأخرى بالآليات العامه لحركه المجتمع .فلا هي قادره على تجاوزها .ولا المجتمع يسمح لها بالاختيار المستقبل ،بمعنى آخر ،أن تطور عطاء المؤسسة الجامعيه ليس في منطقه الخليج فحسب ،وإنما في عموم المنطقه العربيه ،رهن بتأسيس مؤسسات أخرى مسانده ومعضده لوظيفتها الاجتماعيه ،أو على الأقل باعتراف أكبر من مؤسسات السيادة القائمه ،بأهميه الوظيفه العلميه المستقله للمؤسسة الجامعيه وأن بدت في بعض حالاتها مناقضه أو منفلته عن سياده مؤسسه الدوله .

ولا بد من الإشارة إلى أن بعض الأفراد من الفئه المحليه ،وربما من الفئه الوافده كذلك ،جاء تأثير حصيلته «التعليميه والعلميه» شكلياً ولم يمس اللباب .كما أن هذا البعض في اطروحاته لا يختلف عن أكثر التوجهات الاجتماعيه في المجتمع تقليديه .فهو بذلك ،وبخلاف التوقع .يمثل أكثر فئات المجتمع دعوه وتبنيه لاستمراريه الشكل التقليدي لتوزيع القوه والعلم في المجتمع .وهو . أي هذا البعض . بحكم «حصافته العلميه» قادر على أن يضمن رغبته في الترقى الوظيفي بعض الاطروحات المجتمعيه ،أو أن يعززها بالقيم التقليديه السانده في المجتمع ،والمحدد

لتوزيع العمل والقوة فيه. وبذلك، فإنه عوضاً عن أن يكون عوناً للمجتمع على تجاوز مشكلاته وبعض معضلاته المجتمعية، يكون طرفاً مكرساً ومعزراً لما هو قائم وفاعل في المجتمع، رغم المصاحبات غير الايجابية لمثل ذلك على المجتمع، في المدى البعيد، كما القريب. من ناحية أخرى، لا بد من التأكيد هنا، أن غياب المعايير والضوابط المنظمة للعمل الأكاديمي عن المؤسسة الجامعية المحلية، أو ضعفها . إن وجدت . أو ضعف تطبيقها، لظرف قد يكون سائداً في معظم الجامعات العربية كما الخليجية، يجعل من «الطموح الوظيفي» غير المنضبط وغير القائم على الأسس الموضوعية الحقة للترقّي، كما الحقوق الاجتماعية الأخرى للمواطنة.

ولا تفوتنا الإشارة إلى أن الصراع الوظيفي الذي تعيشه بعض كليات جامعة الكويت، والذي قاد إلى تدني الأداء العلمي، كما الاجتماعي للجامعة، ما هو الأ محصلة للصراع الدائر بين بعض أعضاء الهيئة التدريسية وبعضها الآخر، وبينها وبين إدارة الجامعة من ناحية أخرى، وقد علق مدير جامعة الكويت السابق د. عبد المحسن العبد الرزاق على ذلك . في كلمة له نقتطف منها فقرة قد تكون طويلة . بالقول : «تتعرض الإدارة في كلية الآداب لمعوقات مستمرة، نتيجة للفعل الاجتماعي لبعض أعضاء هيئة التدريس. وبالرغم من التوضيح في دقة أن على المرء أن يحترم السلطة، وأن هناك قنوات لبث الشكوى، إلا أن هناك إصراراً على التحدي المستمر لإدارة الكلية الحالية ... إن مجموعة من الأكاديميين تعتقد أن إزعاج الإدارة وتحدي قراراتها هو أكثر السبل تأثيراً، لإبعاد أي إدارة لا يرغبون في وجودها، وبالتالي، مع مجموعات من الخارج مستفيدين من منتدى الديوانيات، فإن هذه المجموعة تريد أن تثبت للإدارة، أنه ما لم توضع خياراتهم موضع الأولوية، فلن تسمح للإدارة بأداء مهمتها. لذا، فإن كل مجموعة أخرى في كلية الآداب سوف تشعر بأنها حرة في تبني نفس التكتيك، مما قاد بالتالي للفوضى، وأحدث ضرراً خطيراً بالعملية العلمية»^(٨) .

بالإضافة إلى ذلك، فإننا، وإن كنا مسلمين بتأثير الاعتبارات الاجتماعية، وربما السياسية، في اختيار شخصية مدير الجامعة، أو رئيسها و لاعتبار المناصب الجامعية الأولى مناصب سياسية، كما هو الحال في أغلب جامعات العالم الثالث ،

(٨) جريدة الوطن (الكويت)، ١٤/١٠/١٩٨٧.

إلا أن الأمر، باعتقادنا، يجب إلا يمتد ليشمل ما هو أدنى من ذلك، كمجالس الجامعات، وكلياتها، وأقسامها المختلفة. فالقدرة الأكاديمية والإدارية المميزة، بالإضافة إلى السمات الشخصية الأخرى، يجب أن تكون المعيار الأساسي في ذلك. هذا إذا كنا حقيقة نزرع نحو تأسيس مؤسسات تعليمية عليا، يناط بها قيادة المجتمع، وفق معايير أقرب إلى العلمية، والموضوعية، مجردة في ذلك من النوازع الذاتية، والمجتمعية.

وبشكل عام، فإن صراع القوى داخل الجامعات الخليجية قد ساهم في خلق وضع في بعض تلك الجامعات أو كلياتها، أقل ما يمكن أن يوصف به أنه يتسم بالتردي، مما شكل، بالتالي عطلاً بنائياً يرفض أي شكل من أشكال التحديث. فالقوة والبعد الزمني للذات تم بهما تأسيس الخطأ، جعل منه. أي الخطأ حقيقة وعرفاً لا تقبل التبدل، ومعوفاً بنائياً لأي دور ريادي يمكن أن تلعبه المؤسسات الجامعية. وقد لخص أحد العاملين في الحقل التعليمي حال القطاع المحلي من الهيئة التعليمية على النحو التالي: «...لقد دفع اعتبار المناصب العليا في الجامعات الخليجية مناصب سياسية، إلى وصول عناصر إدارية وقيادية، رغم خبرتها السابقة، تبقى ذات خبرة محدودة في إدارة الجامعات، وغموض في فهم دور التعليم العالي في المجتمع، مما جعل من بعض، إن لم يكن كل، الجامعات الخليجية مكاناً خصباً للصراعات والمحسوبية، مما أثر بالتالي على مستوى الأداء الأكاديمي لهذه الجامعات وبالتحديد على مستوى أداء هيئتها التدريسية المحلية، التي أصبحت، ونتيجة لانشغال بعضها، أو ربما جلها، بالصراع الإداري، وربما الإثني أو خلاف ذلك، ذات عطاء علمي محدود. وربما لا يخلو عمل بعضها من تبن فاضح وغير موثق لأعمال الغير، أو أصبحت بحكم وضعها الوظيفي، قادرة على دفع بعض عناصر الهيئة التدريسية الوافدة لأن تقوم بأعمالها أو متطلباتها البحثية. من هنا بدأنا نسمع عن سرقات علمية هنا أو هناك، وقضايا أسماها البعض بالقرصنة الأكاديمية»^(٩). «وقد تكون من ضمنها سرقة أفكار، أو أعمال

(٩) أنظر باقر النجار [وأخرون]، سياسات استخدام وانتقال العمالة العربية (الكويت المعهد العربي للتخطيط: الأمم المتحدة، ١٩٨٦)، وعبد العزيز عبد الله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل لدراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة

الآخرين ،المكتوبة ،وغير المكتوبة ،أو الدخول في صراع لاقتسام الربح البحثي «(١٠) .

أما المجموعة الوافدة من الهيئة التعليمية ،فهي الأخرى تنقسم إلى فئات فرعية مكونة من أقلية غير عربية ،ذات ثقل وقوة محدودين ،وتعمل في قطاع تعليم اللغات ،والعلوم ،والطب ،والدراسات الفنية ،وغالبية عربية تعمل في كل فروع التعليم الجامعي ومجالاته ،وقد لا يكون لدى البعض منها طموح وظيفي واضح ،في الجامعات الأخذة «بموطنه» المناصب الإدارية والأكاديمية فيها ،إلا أنها لا تمنع في أن يناط بها عملية إدارة المؤسسة الجامعية ،بحكم خبرتها الإدارية السابقة ،التي قد لا تخلو في بعض جوانبها من القصور .وقد مثلت بعض جماعات الفئة العربية طرفها في الصراع الوظيفي ،في الجامعات الخليجية قبل أن «يموطن» . بمعنى آخر ،إنه ،وبازدياد عدد الفئة التعليمية المحلية وبارتفاع درجة طموحها الوظيفي ،توارت هذه الفئة خلف التجمعات المحلية المتصارعة على مناصب المؤسسة الجامعية .ولا تخلو علاقات هذه الفئة مع بعضها البعض كذلك من بعض الصراع وخصوصاً بين الجماعات العربية المختلفة (كالمصرية والفلسطينية والعراقية ...الخ). وتدعم كل فئة من هذه الفئات ،أو بعضها ،استمرارية وجودها الوظيفي في الجامعات الخليجية ، «بعلاقات» بأفراد من المؤسسة الرسمية في بلدان المنشأ ،أو بوصل علاقاتها بإحدى القوى أو الجماعات المحلية ذات السيادة ،أو ببعض عناصرها الفاعلة في المجتمع .

ولا بد من القول إن بعض عناصر الفئة العربية من الهيئة التدريسية ذو مستوى علمي وأداء وظيفي متقدم ،وصيت في الأوساط الأكاديمية العربية والأجنبية ،وساهم بحق في تأسيس العملية العلمية في منطقة الخليج العربي وتطورها ،كما

للنظ ،سلسلة عالم المعرفة :٩١(الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،١٩٨٥).

(١٠) هناك كثير من قصص القرصنة العلمية أو تلك التي يشوبها نوع من السرقة العلمية التي تحدث في الجامعات الأمريكية ،والتي يماثل بعضها ما هو قائم في بعض الجامعات العربية والخليجية ...أنظر .

George Robinson and Janice Moulton , Ethical Problems in Higher Education (New Jersey : Prentice-Hall, ١٩٨٥) , pp . ٦٥ - ٦٩ .

تتلذذ على يد بعضها الكثير من عناصر الفئة المحلية هنا، أو في بلدان المنشأ إلا أن بعضها الآخر قد وجد العمل وربما «الكتابة»، سبيلاً إلى زيادة الدخل، أو إطالة مدد البقاء في العمل. وهو في كتاباته يتبنى منهج الدعائية والإعلامية والسطحية المنهجية، وربما تكريس قيم المجتمع التقليدية المرتبطة بتوزيع القوة والعمل. وبعض عناصر هذه الفئة كان في الطليعة التي قادت بطولات «السراقات العلمية» التي سمعنا وقرأنا عنها الكثير. أو أنها قد استخدمتها بعض الفئات المحلية كبش فداء... ومن المهم الإشارة إلى أن المساهمات العلمية لبعض الفئات المحلية وربما الوافدة ذات الصدارة هي في الواقع نتاج كلي لجهد بعض العناصر الوافدة تطوعت بتقديمه لكسب رضا الإدارة المحلية، أو لتجديد عقدها، أو لإنجاز مهمة إدارية أو اجتماعية داخل الجامعة أو خارجها. ولا بد من الإشارة إلى أن الكثير من «الأعمال العلمية» هذه لا تقدم الجديد في مجالها، بل هي اجترار لأفكار سابقة، ولا تخلو بعضها من السطحية خصوصاً إذا ما اتجهت لمناقشة بعض المشكلات والإشكالات المجتمعية المحلية وتحليلها وباعتقادنا أن الموقع التفاوضي الضعيف لبعض الفئات الوافدة ونتيجة انعدام استقرارها الوظيفي، ومن ثمة انتفاء روح الانتماء إلى المؤسسة التعليمية، تلك الروح التي تعتبر من ضروريات تطور التعليم الجامعي، وكذا عطائه العلمي والمعرفي. من هنا برزت ضرورة توطين عقود هؤلاء الأساتذة، أو على الأقل محو الصفة العشوائية الغالبة على عملية إنهاء العقود وتجديدها، وهي لا تخلو في غالبها الأعم من المسائل الشخصية وقلما أقيمت وفق معايير أخلاقية ومستوى الأداء العلمي والعتاء الفكري. لذا، فإن العطاء العلمي الحقيقي لبعض عناصر الفئة الوافدة وكذا مساهمتها في تطوير الجامعة، محدود بحدود منتدياتها المغلقة، ما دامت هذه المشكلة قائمة. فهل لنا في الجامعات الغربية مثال وعبرة؟^(١).

والحديث عن العطاء العلمي يقودنا إلى تأكيد حقيقة أن العطاء العلمي للفئة الوافدة من الهيئة التعليمية. كما المحلية، وكذا ارتقاء الفعل البحثي وتطوره في المؤسسات التعليمية العليا بشكل عام، لا يتم في ظل غياب البنى التنظيمية، والأساس الهيكلي، من معاهد، ومراكز أبحاث ومراكز معلومات، داخل الجامعة وخارجها، كما أنه لا يتم في ظل غياب الوعي بأهمية البحث في أوساط العامة

(١) الابراهيم، التنمية والتعليم.... وجهاً لوجه. مصدر سابق، ص ١٢٠.

والخاصة ، كما أن تنامي البحث العلمي ليس له أن يتم سواء في جانبه الاجتماعي أو إطاره العلمي ، في ظل استمرارية علاقة الحذر ، وربما الخوف ، القائمة بين الهيئات العلمية العليا من ناحية ، والمؤسسات السياسية والدينية من ناحية أخرى . فلا بد من نظام تعاقدية يطلق الإمكانيات والطاقات العلمية الكامنة في هذه المؤسسات . وفي حال غياب كل ذلك فإن جامعاتنا ستبقى أماكن للتدريب لا لتطوير القدرات الكامنة في الأفراد والتفكير العلمي المبدع . وقد علق عبد الله الدباغ مدير معهد البحوث في جامعة الملك فهد سابقاً على بعض مما سبق بما يلي : حتى نستطيع أن نقوم ببحث علمي جيد يجب أن يكون هناك باحثون أو أساتذة جامعات ، أو متخصصون (ذوو مستوى وقدرات بحثية متطورة ، كما يجب أن يكون هناك تمويل في شكله المالي البحث ، وكذا في توفير الأدوات والوسائل والمراكز المساعدة ... إلخ. وأهم من كل ذلك ، هو توفر البيئة الملائمة للباحث ، للإنتاج العلمي ، في إطارها التنظيمي والاجتماعي والقانوني ...»^(١٢) .

بالإضافة إلى ذلك، فنحن نرى البحث العلمي يجب أن ينطلق كذلك من حقيقة ماذا نفعل؟ ولأجل من نفعل؟ وهذا يعني نزوعنا نحو تبني الطريقة التي تحقق التواصل بين المجتمع والجامعة ، رغم أيماننا أن بعض البحث العلمي قد يكون من أجل المعرفة ، إلا أن هذه المعرفة في حد ذاتها ، أيّاً كانت ، يجب أن يكون لها دور في التغيير المجتمعي .

والحديث عن البحث العلمي يقودنا ، إلى الحديث عن التوقيات للدرجات العلمية المختلفة التي لا يخلو الحصول عليها ، أو حجمها ، من التأثيرات والنزعات الذاتية . ففقر الأستاذ من الإدارة الجامعية ، أو بعده عنها ، من ناحية ، أو نفوذه الاجتماعي أو الاقتصادي من ناحية أخرى ، أو كل ذلك ، قد يلعب دوراً في تأكيدها أو نفيها . وتختلف مواقف لجان الترقيات على مستوى الجامعة باختلاف ثقل الأستاذ ونفوذه من كل ذلك ... فهناك حالات تقف لجان الكليات منها موقف المعارض ، في حين تعمل اللجان العليا خلاف ذلك على مستوى الجامعة . وقد يحصل عكس ذلك تماماً . وقد تكون معارضة ترقية بعض الأساتذة ، رغم غزارة نتاجهم العلمي وأصالته ، لاختلافات منهجية ، أو ربما فكرية ، بين المنتج العلمي للمحكم (بفتح الكاف) والمحكم (بكسر الكاف) . أو لأسباب مبنية على توازنات أثنائية وأخرى

^(١٢) جريدة القبس (الكويت) ، ٣/٣/١٩٨٦ .

سياسية .وفي الواقع ،فإن كثيراً مما قد يسمى «أبحاثاً علمية» هو اقرب إلى أن يكون تقارير أو مقالات صحفية ،وأنها في أرقى مستوياتها لا تتعدى كونها حياً بحدثة تفتقد الجودة والأصالة ^(١٣) .ولا تضيف للمعرفة الإنسانية التخصصية أو الفهم التحليلي الشيء الجديد .

ثالثاً . الطلبة والجامعة

أما القطاع الثالث والأخير في معالجتنا هذه ،فهو قطاع الطلبة ،وهو جسم يفتقد في جامعتنا بعض القوة أو كلها ،بمعنى آخر ،«لا حول ولا قوة» .وهم في الغالب محدودو الاهتمام ،وربما الطموح التعليمي ،وتنمو في أوساطهم ، وخصوصاً الجنس اللطيف ،الاتجاهات والأطروحات التقليدية والسلفية .ومن المؤسف القول إن طبيعة النظام التعليمي ،ككل ،القائم على الحفظ والطاعة ،قد دفع إلى التعليم الجامعي ،ونتيجة لسياسات القبول المفتوحة غير القائمة على أسس ومعايير الكفاءة في الأداء التعليمي ،قوى وجماعات من الطلبة عاجزة عن مواكبة العملية التعليمية في مستواها الجامعي ،وتستخدم أسلوب تقديم الخدمات لبعض أعضاء الهيئة التعليمية ،أو عامل الأصول الاجتماعية أو الغش كعامل ضغط وترغيب وهي ،أي هذه الفئة ،تلعب للأسف الشديد دور الضاغط باتجاه تخفيض المقررات الدراسية أو إضعاف محتواها لتوافق الصورة التي يتقبلها المجتمع .وهي عوضاً عن أن تساهم بدور تقويمي للعملية التعليمية بتنشيطها والتفاعل معها وفق منظومة عمل «عملية التغذية والتغذية الراجعة» (Feed and Feed Back) ،لعب الطلبة .

وباستثناءات تد تكون بسيطة وقد تزيد هنا أو هناك عن عدد أصابع اليد . دوراً مؤثراً في دفع بعض أعضاء الهيئة التعليمية لإفراغ المقررات الدراسية من عناصرها الأساسية أو تهيمشها ، بحجة طول المنهج أو ضخامته ،وما الشكاوي العديدة التي يثيرها بعض الطلبة على صفحات الجرائد إلا مؤثر واضح على ذلك .إن هذا الوضع لم يأت من فراغ ،إنما هو عمل بالقول السائد ،ليس هنا وإنما في معظم جامعات العالم ،إن الأفكار والمعرفة تتدفق من الأساتذة (Professors) إلى من هم أدنى منهم في الرتبة التعليمية من ناحية ،ومن الهيئة التدريسية إلى الطلبة من ناحية أخرى إلا أننا بالمقابل نعيد ونكرر أن العلو في التراتب العلمي والإداري لا يعني احتكاراً للمعرفة ولا نتاجها^(١٤) . ودون شك ،فإن حالة كهذه قد خلقت وضعاً غير ملائم ووعوقاً لأي تطور حقيقي في العملية

^(١٣) عبد العظيم أنيس ،إصلاح التعليم أم مزيد من التدهور (القاهرة دار الثقافة الجديدة ١٩٨٨) ،ص ٣٠ .٣١ .

^(١٤) Robinson and Moulton, Ethical Puoblems in Higher Educa- tion, p .٦٩ .

التعليمية ، كما كانت حائلاً دون هذه المؤسسات في لعب دور طليعي في عملية التغيير المجتمعي . إلا أننا مع ذلك نعتقد أن مخرج الإصلاح قد يكون في تبني بعض ، إن لم يكن كل ، الإجراءات والخطوات التالية^(١٥) .

١. ضرورة انعتاق الجامعة من الوصاية الرسمية في الشؤون الإدارية، والمالية ، وضمان حرية البحث العلمي ، والحرية الأكاديمية ، حيث أن تطور المعرفة وارتقاءها لن يكون في ظل غياب هامش الحرية الأكاديمية . ويجب إلا يفهم من هذا أنه دعوة مطلقة إلى الحرية وبقدر ما هو دعوة مقيدة في ضوء أعراف وضوابط البحث العملي وقيم المجتمع .

٢. التحرر من القيود المكتبية «البيروقراطية» التي تحد من حرية الحركة والعمل الإداري وضبط التوسع البيروقراطي في الجامعات الخليجية التي تحولت من جرائه إلى إمبراطوريات بيروقراطية إذ يفوق عدد العاملين في الجهاز الإداري عدد أعضاء الهيئة التدريسية ، وفي بعض الجامعات الخليجية يفوق الطاقم التعليمي للجامعة عدد طلبتها !!

٣. تبني نظم تعليمية تتسم بالمرونة والقدرة على استيعاب متغيرات العصر وجديد العلم ، ومبتدع (Innovation) الثقافة . وهذا يعني متابعة مستمرة من قبل الأستاذ الجامعي ، كل جديد في حقل تخصصه ، وكذلك تبني الجامعة أساليب وأنظمة ومضامين تعليمية حديثة ومتسقة مع حاجات المجتمع وأفراده . إلا أن ما يجب قوله في هذا المجال هو أن الطموح الوظيفي لدى البعض ، والبحث عن بروز إعلامي بالإضافة إلى كثرة الأعباء التدريسية من ساعات عمل قد تفوق ١٨ ساعة في الأسبوع ، وأعباء تحضيرية ، والتزامات حيال متطلبات الجامعة ، أفقدت الكثير من أساتذة هذه الجامعات الرغبة في الاستزادة العلمية ، كما أنها أوقفت ، وربما جمدت ، تطورهم الفكري والمعلوماتي . ومن المهم الإشارة إلى ان ، مضامين بعض مقررات الدراسة يرجع إلى عقد الخمسينيات ، أو في أحسن الأحوال إلى الستينيات . كما أن بعض الأساليب البحثية التي يتبناها ويوظفها بعض

(١٥) - وردت بعض النقاط في :حسن الابراهيم ،«محنة التعليم العالي العربي: بعض القضايا الرئيسية المستقبل العربي ، السنة ١٠ ، العدد ١٠١ (تموز/يوليو ١٩٨٧) .

أعضاء الهيئة التدريسية قد عفى عليها الزمن، أو أنه نتيجة لقصور معرفته بها، قد يوظفها في غير مواضعها الصحيحة.

٤. ضرورة تبني الجامعات أنظمة صارمة في مسألة التنصيب الإداري والترقي العلمي لا تقبل بغير المعايير الأكاديمية والعلمية والموضوعية بديلاً... وقبولها . أي الجامعات الخليجية . الإبحار في شتى بحار المعرفة، وديمقراطية الحوار، والأخذ بمنظومة المدخلات المتعددة في صناعة القرار. فهي . أي جامعاتنا الخليجية . إن فعلت ذلك لا تسهم في ارتقاء المعرفة فحسب، وإنما تتحول بذلك إلى مؤسسة قائدة لا مقودة، فاعلة لا ينتابها السكون، ونمط قابل للتبني وإعادة الإنتاج على مستوى المجتمع ككل. ومن حسن الطالع أن حداثة نشأة جامعات المنطقة قد يكون أكبر معين على تقويم مسارها، وبالتالي على تقوية عودها ومأسستها وفق معايير وأنظمة وموضوعية لا تقبل المساومة، أو التجاوز.

الخاتمة

وأخيراً وليس أخراً، لا بد من التأكيد أن كل هذا، لا يعني قولاً مطلقاً، وإنما هناك عناصر من الفئات الثلاث لعبت /وتلعب دوراً مهماً في تأصيل مؤسسات جامعية ذات مستوى علمي متطور ومتفاعل مع المجتمع، إلا أن قدرتها على إحداث تغيرات نوعية في العملية التعليمية العليا مرتبطة بتغير الفهم العام للتعليم في مستواه العالي، وكذلك قبول المؤسسة الرسمية بديمقراطية العملية التعليمية في مستوياتها المختلفة وقبول قرار المؤسسة الجامعية باستقلالية نسبية.

ولا بد لنا، ونحن نختتم هذا الفصل من تأكيد حقيقة، هي أنه رغم نقدنا للجامعات الخليجية، بعناصرها وقواها المختلفة، إلا أنها من حيث الاعتبارات الاقتصادية، والحرية الأكاديمية، أفضل حالاً من كثير من الجامعات العربية الأخرى. ومع ذلك نعود ونكرر، أنها في محاولتها لتعظيم دورها لن تفلح ما دام دورها الثقافي ووضعها المؤسسي محكومين بقيم المجتمع وشروطه السياسية. فأبي دور محوري ومتعاضم لها رهن بانعتاقها، لن نقول المطلق، وإنما النسبي، من بعض شروط المجتمع التي أقل ما يمكن القول عن بعضها، إنها محببة .

الفصل الرابع

أسواق العمل في الخليج العربي

مقدمة

يعتبر البحث في موضوع العلاقة بين التعليم والتنمية من الموضوعات الشائكة، وتبدو هذه العلاقة أكثر اضطراباً إذا ما نوقشت تجارب الكثير من دول العالم الثالث وعلى الخصوص تجارب المنطقة العربية. وتشير تجارب العالم إلى تباين مواضع الثقل في اطروحاتها التنموية، ففي حين كانت تجربة أوروبا في نهاية الاربعينات وعقد الخمسينات وربما الستينات تؤكد على فكرة سحر رأس المال في صنع التنمية في العالم المتطور تأتي التجربة اليابانية ومعها تجربة بعض أقطار شرق آسيا لتؤكد علي أن رأس المال البشري هو الدعامة الأساسية لعملية التصنيع والتنمية، وكما يبدو أن الإنجاز التكنولوجي والعلمي الغربي الذي تحقق بفعل نظامها التعليمي كان أحد أهم أسبابها، كذلك يمكن القول حول النجاح الذي حققته التجربة اليابانية الأمر الذي دفع دول العامل الثالث ومنها الدول العربية إلى أحداث تغييرات واضحة في مسار سياساتها التعليمية بأمل الوصول إلى ما وصلت إليه الدول الأخرى في الغرب والشرق. إلا أننا بالمقابل نعتقد رغم رسوخ أيماننا بقدرة النظام التعليمي على إحداث التغيير وربما التنمية، أن السياق الاجتماعي الذي يشأ في إطاره وتكون النظام التعليمي وعلاقات وقيم الافرد والجماعات... ومراتبهم الاجتماعية واتجاهاتهم وأدوارهم هو المشكل في المحصلة النهائية لمسيرة النظام التعليمي وبالتالي نتائجه.. فالرأسمالية الغربية أو الرأسمالية اليابانية أو الصفراء كما يسميها البعض.. بقدر ما هي نتاج تراكم الخبرات التاريخية والمعرفية ورأس المال وكذلك التعليم. فإنها كذلك وبنفس القدر أو قد يفوق ذلك أحياناً، نتاج السياق الاجتماعي الذي نشأت فيه وتشكلت في ضوء شخصيات الأفراد وعلاقاتهم وقيمهم وأدوارهم في المجتمع. فلم تكن الرأسمالية اليابانية في واقع الأمر صناعة تقليد للرأسمالية الأوروبية أو نقلاً ميكانيكياً لها بقدر ما هي تطور أن لم تكن في الحقيقة، خلقاً جديداً لصناعة إنسانية قائمة. على الرغم ما تمر به الآن هي ومثيلاتها في شرق آسيا من مازق بدأت مع انهيار أسواق المال في تايلاند وماليزيا صيف عام ١٩٩٧ .

ونحن هنا في الوطن العربي وفي الخليج العربي عندما اقتبسنا النظام التعليمي الغربي فإننا في اقتباسنا أو نقلنا له لم نحاول تطويعه لحاجتنا أو أن نخلق السياق الاجتماعي العام الدافع لتطويره أو تجديده.. واعتقدنا كما اعتقد الكثير من العالم الثالث معنا أننا بجهداً هذا نشترى عصاة موسى السحرية بها نقيم التنمية وننشئ المجتمع الحديث ونهرب بعيداً عن خط الفقر!! ولكن وبعد عقود من التجربة فإن هناك آخرين دخلوا معنا في السباق وتجاوزونا كثيراً أو قليلاً وكأننا لم نبدأ البداية.. فهل يحمل لنا القرن القادم والألفية الثالثة محاولة جديدة في التنمية أو في تصحيح مسارها تتجاوز كبوات الماضي وإهدار العقود الثلاثة أو الاربعة الماضية؟

وتنزع هذه الدراسة نحو مناقشة عملية التعليم التطبيقي في علاقته بسوق العمل في الخليج العربي، ونتيجة لقلّة المعلومات المتاحة فإن الكاتب قد أشار إلى هذه العلاقة في ضوء المتوفر من المعلومات مع تركيز واضح على حالة البحرين. فعجز النظام التعليمي عن تحقيق هامش من الاكتفاء الذاتي في القوى العاملة يعتبر محصلة لفشل أو لمعضل فني أو بنيوي خاص بالنظام التعليمي ذاته، بل أنه بالأحرى نتيجة لمصفوفة معقدة من العوامل السياسية والاقتصادية والدينية المرتبطة بالأنساق ذات السيادة في المجتمع.

١. التعليم والعمل : بعض الأفكار الأولية

رغم الاختلاف بين اتجاهات الفكر الاجتماعي الغربي: المادي والوظيفي: إلا أن كلا الاتجاهين قد انطلق في نظريته للتعليم من نظرة قائمة على أساس مردوده الاقتصادي؛ فالاستثمار التعليمي شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي.. كما أنه في الواقع الدافع أو الضامن للنمو الاقتصادي...^(١) أو بمعنى آخر أكثر دقة أن الأداء الاقتصادي لأي قطر كان يعتمد على وجه التحديد على واقع نظامه التعليمي. وأن تطور هذا النظام وبالتالي تطوير قدراته البشرية هو المدخل لتحقيق ما اسماه البعض بالتنمية الحقة.

فالعلاقة بين التعليم والاقتصاد في ضوء ما يراه هذان الاتجاهان هي علاقة فنية حيث أن رفع القدرة الإنتاجية لأي اقتصاد محلي لا يعتمد في أدائه فقط على الامكانيات الاقتصادية والفنية والمالية القائمة من مصانع وأجهزة وآلات وموارد طبيعية وإنما يعتمد وينفس القدر على تمثّل قواه العاملة للمعرفة الفنية والعلمية، أي أن التعليم ومن هذا المنظور، رغم طبيعته غير الربحية؛ إلا أنه يبقى الرافد الأساسي للقوى البشرية والملي لحاجات القطاعات الإنتاجية المختلفة من المجتمع^(٢) .

فالتعليم بهذا المعنى يمثل المصدر الوحيد والأساسي للقوى العاملة في العالم الثالث كما أنه دون شك مصدر من مصادر الفكر ورموزه الفكرية... فعملية التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية هي في

(١) - Dale, Roger – Learning to beWhat? Sheping Education .in ‘ ‘ Developing- Societies in Hamza Alavi and Teodor Shnin (ed) Introduction to the Sociology of Developing Societies London Macmillan – ١٩٨٢ p.٤١٠

(٢) Athar Hussain, The Economy and the Educational System In Capitalist Societies, in Roger Dale et al (ed): Schooling and the National Interest – vol. ١ – London : The Falmer press, ١٩٨١ p. ١٥٩.

الواقع عمليات لاحقة لتطور النظام التعليمي (٢) ... أي ووفق ما يعتقده الاتجاه الوظيفي على وجه التحديد أن التطور الاقتصادي وربما الاجتماعي عملية لاحقة لتطور النظام التعليمي، وأن الأول لا يمكن أن يتم دون شرط توفر الآخر وأسبقيته.. ورغم اتفاقنا مع هذا الرأي؛ إلا أنه من الصعب جدا أن نقصر العلاقة القائمة بين التعليم والاقتصاد على أنها علاقة فنية بحتة، فالعلاقة القائمة بينهما قد لا تكون كذلك في كل الأحوال، فتجارب الكثير من دول العالم الثالث تشير إلى أن المردود الاقتصادي للتخطيط التعليمي لا يبدو أتياً مقابل ما تتفقه هذه الدول من موارد مالية على التعليم قد تبدو ضخمة أحياناً، بل أن ما تجنيه هذه الدول أحياناً من مصاحبات اجتماعية وسياسية سلبية لنظامها التعليمي أكبر بكثير من مردودة الاقتصاد على المدى القريب والبعيد، فالطريقة والأسلوب اللذان قد تم بهما توظيف النظام التعليمي بالإضافة إلى طبيعة التكوين الاجتماعي. الاقتصادي السائد قد حد من إمكانية جنيها. أي. دول العالم الثالث. لأي ثمار اقتصادية وربما اجتماعية حقيقية لنظامها التعليمي، وذلك نتيجة لعدم تمثل هذا النظام للحاجات الحقيقية للمجتمع وأوفره من ناحية وكذا نتيجة لمحاولة البعض البحث عن مواقع سياسية أو اجتماعية أو دينية من خلال النظام التعليمي القائم، تدعم من مواقع قوته ونفوذه في المجتمع مقابل الجماعات /القوى الاجتماعية الأخرى. بل أن تجارب الكثير من الدول تشير إلى أن ما تم جنيه من مخرجات بشرية أدنى بكثير من حجم المدخلات المادية فيه. وبتعبير آخر إن النظام التعليمي وككل الأنساق الاجتماعية الأخرى السائدة في المجتمع لا يعمل في فراغ اجتماعي بل إننا نستطيع أن نؤكد أن الوعاء الاجتماعي الذي من خلاله يعمل هذا النظام هو المحدد الأساسي لمضامينه الاجتماعية والسياسية وكذا لمردوداته الاقتصادية. فأنظمتها التعليمية ذات وظيفة /وظائف اجتماعية وسياسية تؤديها وفق حدود ورغبات أكثر المؤسسات الاجتماعية قوة في المجتمع: السياسية والاقتصادية والدينية، لذا فرغم الإصلاح التربوي لبعض العاملين في القطاع التعليمي أو القائمين عليه، إلا أنها تبقى رغبات أو محلات تعوزها القوة والدعم من المؤسسة السياسية أو بعض رموزها... أو كما قال الدكتور عبد الله عبد الدائم...

أننا لا نحمل التربية وحدها هذا العبء الجسيم ولا بد من إسهام قطاعات المجتمع وتعاونها وتنسيق جهودها في سبيل الهدف اللازم واليسير... ولا بد أن يقر في ذهننا دوماً وأبداً أن التربية

(٢) أنظر في ذلك :

(I) محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩،
 (II) Manadi peter –Education and Economic Growth in the Devloping Countries , Budapest , Akademiai kiado – ١٩٨١.

رغم دورها الكبير والهامش الواسع نسبياً المتروك لها لا تستطيع أن تحل محل المجتمع بأسره»^(٤).

فكما يبدو أننا لم نوفق في جعل النظام التعليمي نظاماً رائداً ومفيداً بل هو في الواقع ونتيجة لمتغيرات عدة اجتماعية وسياسية ضاربة جذورها في تركيبة المجتمع وعلاقاته، أصبح نظاماً تابعاً لأكثر أنساق المجتمع قوة. إن البعض هنا يحاول تجاوز اخفاقات النظام التعليمي في المنطقة العربية بالدعوة إلى تبني النموذج الياباني ليس في قدرته الفريدة على المزاجه بين جانبي الاصاله والمعاصرة فحسب ، وإنما في تلك التجربة التعليمية المميزة التي استطاعت بناء اقتصاد متين وتكنولوجيا في غاية التطور . لقد استطاعت اليابان وربما المنظومة الصناعية الجديدة في آسيا ^(٥) على الرغم من أن بعض بلدانهم يتسم بقلة موارده الطبيعية أو صغر تعداده السكاني وربما ضيق الرقعة الجغرافية وحدائث دخول في السباق الصناعي الدولي، كإندونيسيا وتايلاند.. الخ، أن يشكل منظومة / منظومات اجتماعية - اقتصادية ذات أطر رأسمالية جديدة تنافس من حيث القوة الاقتصادية والخبرة التكنولوجية الرأسمالية الأم: أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كل ذلك بفعل التطور الكبير في مواردها البشرية. رغم ما يشوب بعضها الآن من اخفاقات ومآزق مالية بدت أنها تشمل العالم في عمومة.

«.. لقد قدمت تجربة اليابان والبلدان الصناعية الحديثة برهاناً إضافياً على أهمية تنمية الموارد البشرية بالنسبة للتنمية الشاملة. فالميزة الفريدة لهذه البلدان تتمثل بالفعل في الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية ولكن في حين أن جميع البلدان المصنعة حديثاً ركزت على تنمية الموارد البشرية فإن بعض البلدان الأخرى التي قامت بتركيز مماثل (كالفلبين وسري لانكا) تصبح جميعاً دولاً

(٤) . عبد الله عبد الدائم . التربية وتنمية الموارد البشرية العربية . في : عبد الله عبد الدائم وآخرون . تنمية الموارد البشرية : بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي . المعهد العربي للتخطيط برنامج الأمم المتحدة الانمائي بيروت : دار الرازي للطباعة والنشر ١٩٨٩ ص ٥٧ . ٥٨ .

(٥) يقصد هنا بمجموعة الدول الآسيوية الصناعية الجديدة المنضوية تحت المظلة اليابانية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة والمسماة في بعض الأدبيات الغربية بمجموعة التنين الخمسة . وضم لها حديثاً تايلاند وإندونيسيا وماليزيا .

صناعية، ولذا فإن ماتبينه هذه التجربة هو أن تنمية الموارد البشرية يبقى شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافياً لتحقيق التنمية المستمرة في الظروف المعاصرة . . . (٦)».

وأنا بالمقابل رغم اعتقادنا أن تطوير النظام التعليمي ورفع كفاءة أدائه شرط أساسي لتحقيق معدلات أعلى في النمو الاقتصادي، إلا أنه رغم أهميته ليس هو الشرط الوحيد.. فالإبداع لا يخلقه النظام التعليمي وحده بقدر ما تخلقه المجتمعية المحيطة... (٧) فرغم المخرجات الضخمة للنظام التعليمي العربي، إلا إنه لم يستطع أن يغير من الواقع العربي في شيء.. بل بخلاف ذلك أصبح النظام التعليمي في بعض الأقطار العربية عاملاً معوقاً لعملية التغير والتطور، ومعززاً للكثير من قيم المجتمع الاجتماعية التقليدية المحددة لتوزيع القوة ومصادرها، كما اعتبره البعض من ناحية أخرى عاملاً مؤجلاً للعطالة أو أحياناً باعثاً لها.. بل أحياناً قد نجد وفي حالات كثيرة المحدودية المعرفية لمخرجات أنظمتنا التعليمية وكذا قصورها عن اكتساب أو الانتقال منها لمعرفة جديدة، بالإضافة إلى أن بعضها يلعب دور المعطل لعملية التغيير المجتمعي، بل أنه جاء في بعض الأحيان من بعض إنجازات المرحلة السابقة في التحرر الاجتماعي والسياسي... أي بتعبير آخر إن مخرجات نظامنا التعليمي، ولأسباب متعددة لم تعد متنسقة مع التغيرات في حاجات السوق أو أنه، أي... النظام التعليمي قد تكون في سياق مختلف عن السياق الذي تشكل فيه حاجات السوق.. لذا فإن الكثير من مخرجاته ولأسباب قد تكون فنية أو اقتصادية عاجزة عن الدخول في سوق العمل المحلي الذي، كما يبدو . والحديث هنا عن منطقة الخليج العربي قد تشكل في ضوء وفرة ومعطيات العمل المستورد (العمل الآسيوي) أكثر منه في ضوء الامكانيات المتاحة للعمل المحلي، كما ونوعاً، لذا ليس بغريب أن نسمح عن جيوش من العاطلين هنا أو وهناك البائس منها والمستمر كما انه ليس بغريب أن نسمع بين الفينة والأخرى عن بعض المصاحبات الاجتماعية وربما السياسية هنا أو هناك.. (٨) وتحذر إحدى الدراسات القطرية في الخليج وفي وقت مبكر من تزايد الباحثين عن

(٦) انظر : Smith, Michael – Asia'S new Industrial World; London: Methuen & Co . Ltd ١٩٨٥

Co . Ltd ١٩٨٥

رياض طبارة «تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي» - في عبد

الله الدائم وآخرون . مصدر سابق ص ٢٣٧

(٧) . أنظر : سعد الدين إبراهيم . «الأسرة والمجتمع والابداع في الوطن العربي» . في

أسامة أمين الخولي آخرون تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي . بيروت : مركز

دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥ .

(٨) _ على الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة حول العاطلين عن العمل في دول مجلس

التعاون إلا أن بعض الدراسات تجد أنه لا يتجاوز ٧% جله في أوساط السكان

العمل خلال مرحلة التكيف الهيكلي التي تمر بها معظم اقتصاديات المنطقة والتي ازدادت حدتها بعيد الاحتلال العراقي للكويت. وتركز موازنات الأنفاق العام في مجالات الدفاع والأمن. وبدأت الدول الأقل دخلاً مثل سلطنة عمان والبحرين أكثر تضرراً. إلا أن الدول الخليجية الأخرى قد بدأت هي الأخرى تستشعر معضل البطالة في أوساط السكان المحليين. ففي حين تعاني دولة قطر من بطالة واضحة في أوساط نساءها لأسباب متعلقة بالقيود الاجتماعية المفروضة علي توظيفها في قطاعات العمل غير التقليدية خصوصاً في أوساط خريجات الجامعة التي امتدت سنوات انتظار العمل بالنسبة لقطاع كبير منهن إلى الخمس سنوات. كما تعاني سلطنة عمان والبحرين وأقطار خليجية أخرى من بطالة في أوساط خريجها ذكور أو إناث. وقد دفعت الأسباب ذاتها المملكة العربية السعودية مؤخراً في صيف عام ١٩٩٨م لاستصدار قوانين تجير القطاع الخاص على توظيف ما لا يقل عن ٦% من عمالتها من السعوديين أملاً في أن يستوعب هذا القطاع ما قدره ٦٦٠ ألف عامل سعودي خلال الخمس سنوات القادمة أي بمعدل ١٣٠ ألف عامل سعودي سنوياً^(٩)

٢_ التعليم والتدريب: دول مجلس التعاون مثلاً

لقد تفاوتت خبرة دول المنطقة بالتعليم العام والفني من قطر لآخر. فالبعض قد جاءت خبرته مع مطلع هذا القرن والبعض الآخر قد جاءت خبرته مع مجيء النفط؛ إلا أنها جميعاً تقريباً قد تساوت فيها مسيرة تطور أنظمتها التعليمية من حيث النوع والكم مع اختلاف وتفاوت بسيط من حيث الدرجة والكيف هنا أو هناك. وككل الدول العربية أو نتيجة لتبنيها أو استنساخها لما هو قائم في تلك الدول فقد جاء نظامها التعليمي متوسعاً في تعليم العام الأكاديمي على حساب التعليم الفني والمهني. فحدائث تبني دول المنطقة للأنظمة التعليمية الحديثة فرض عليها استيراد أنظمة تربية ومدخلات بشرية يعاني نظامها التعليمي (أي الدول المصدرة) هو الآخر من الإخفاق والهدر الكبير. لقد أقام مخطوطو التعليم وخبرائه في المنطقة سواء كانوا من العرب أم من الأوروبيين أنظمة تعليمية تأثرت بشكل واضح بقيم الفلسفة الاجتماعية للنظام المستورد كما هي متأثرة في بعضها

المحليين . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي _ إنجازات وتحديات التنمية البشرية في

دولة البحرين _ البحرين _ مطبعة جامعة البحرين _ ١٩٩٨. ص ٩٥. ٩٣.

(٩) _ انظر: أ_ وزارة المالية والاقتصاد الوطني _ دراسة سوق العمل ١٩٨٨ _ المنامة:

إدارة التقييم والبحوث الاقتصادية _ البحرين _ ١٩٨٨. ص ١٨ .

ب _ وجريدة القبس الكويتية _ ١٩٩٨/٨/٢١.

بالقيم ومصادرها في المجتمعات المستوردة (بكسر الراء)^(١٠)، وقد اعتمدت دول المنطقة في بادئ الأمر على التعليم العام لرفد السوق المحلي بما يحتاجه القطاع الرسمي من القوى العاملة وكذلك بعض مؤسسات القطاع الخاص: الصناعي والتجاري منه على وجه التحديد من مخرجات التعليم العام ذات المستوى الثانوي. أما التعليم الصناعي والفني فقد بادرت الشركات النفطية بافتتاح فصول له ثم تبعها بعد ذلك بعض مؤسسات القطاع الرسمي (كالكهرباء والماء والصحة... الخ) وذلك لتدريب وإعادة تأهيل الداخلين من المحليين في الأعمال الدنيا أو الوسطى من الهرم الوظيفي، تلك الأعمال التي تتطلب أما بعض التدريب أو بعض المعرفة باللغة الإنجليزية والتكنولوجيا الحديثة. وتعتبر المدرسة الصناعية في البحرين من أولى مؤسسات التعليم المهني في الخليج حيث تم افتتاحها في عام ١٩٣٦ إلا أن نهاية عقد الستينات ومطلع السبعينات قد شهد في عموم المنطقة توسعاً وتطوراً ملحوظاً في التعليم الفني والمهني، وكذلك في التعليم العام من حيث محاولة مقارنتهما بصورة أكبر من حاجات السوق. وربما يكون المشروع المشترك لإنشاء كلية الخليج الصناعية في عام ١٩٦٨ مؤشراً لهذا الاهتمام المشترك لبعض دول المنطقة الذي استمر لبعض الوقت.

فرغم التشابه الملموس بين دول المنطقة في مشاريعها التعليمية بشكل عام إلا أن لكل منها خصوصيتها التي فرضتها الخصوصية النسبية للتكوين الاجتماعي _ الاقتصادي القائم. حيث ينقسم التعليم الثانوي في البحرين على سبيل المثال إلى تعليم عام أكاديمي وآخر فني. ويتفرع كلا النظامين إلى فروع وشعب مختلفة وربما يكون التطور الأخير لحق بالتعليم العام وتفريعه إلى شعب ذات طبيعة مهنية كشعب الطباعة والأنسجة والملابس والفندقة والثروة الزراعية دليلاً على ذلك. وينقسم التعليم الفني إلى مرحلتين.. تعليم فني ثانوي وآخر جامعي.. ويتفرع منهما التخصصات المختلفة في التعليم الفني التجاري وكذلك في التعليم الفني الصناعي، وفي العلوم الصحية، إضافة إلى مركز الفندقة ومركز التدريب المهني التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والذي يقارب نظامه نظام القبول في كلية الخليج الصناعية سابقاً، والعلوم الصحية. من حيث اقتصاره على المرحلة الجامعية المتوسطة.

(١٠) _ باقر النجار _ معوقات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج وإمكانيات الحل؟ في إسماعيل سراج الدين وآخرون _ سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية _ الكويت: المعهد العربي للتخطيط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ١٩٨٦ ص ٣٩٠ _ ٣٩١

أما في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر فإن نشأة التعليم الفني فيها يعود إلى عقد الخمسينات، إلا أن الاهتمام به في هذه الدول قد ازداد مع عقد السبعينات ويبدو هذا الاهتمام واضحاً في حالة المملكة العربية السعودية بالتحديد في خططها الخمسية الثانية والثالثة التي بدأت عام ١٩٧٥ ثم عام ١٩٨٠ وما حملته من اهتمام واضح بتطوير القطاع التعليمي من حيث الكم والنوع، وقد كان ارتباط المدارس المهنية والمعاهد التقنية حتى عام ١٩٨٠ يعود إلى وزارة المعارف في حين تعود مراكز التدريب إلى وزارة العمل حيث تم دمجها في مؤسسة واحدة هي المؤسسة العامة للتعليم والتدريب المهني وتدار من قبل مجلس إدارة يرأسه وزير العمل والشؤون الاجتماعية^(١١)، وبالمثل نجد في الكويت أنه تم تحويل مؤسسات التعليم المهني الثانوي منذ ١٩٧٥ إلى كليات عليا متوسطة يتم القبول فيها بعد المرحلة الثانوية. حيث كانت وزارة التربية والتعليم تشرف على المعهد التجاري والكلية الصناعية في حين أشرفت وزارة الصحة على كلية التمريض. وفي عام ١٩٨٢ أصبحت هذه المؤسسات خاضعة لإدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي... وهيئة تعليمية مستقلة تماثل في ذلك بعض الشيء استقلالية جامعة الكويت. ويقتصر التعليم الفني في قطر على المدرسة الصناعية والتي بدأ العمل بها عام ١٩٥٨/٥٧ في حين بدأ التعليم التجاري فيها منذ عام ١٩٦٦/٦٥ بالإضافة للكلية التكنولوجية وهي كلية متوسطة تشرف عليها جامعة قطر.^(١٢).

ويبدو أن خبرة دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في هذا الشأن في غاية الحداثة حيث أنها تعود إلى بداية عقد السبعينات في الأولى وإلى أواخره في الثانية. وينقسم فيها التعليم إلى ثلاثة أقسام : صناعي وتجاري وزراعي.

ومن حيث العلاقة بني التعليم العام والفني فإن البيانات المتوفرة تشير إلى تدني أعداد المنتسبين للتعليم الفني مقابل التعليم العام فنسبة المسجلين في التعليمي الثانوي الفني في عموم المنطقة للعام الدراسي ٨٦ / ١٩٨٧م..تشكل ١,٩% من المجموع الكلي للطلبة المسجلين في المرحلة الثانوية. وأدني هذه النسب في الإمارات العربية المتحدة حيث وصلت نسبة المنخرطين في التعليم الفني.. إلى ٣,٤% من إجمالي المسجلين في هذه المرحلة أما في المملكة العربية السعودية وسلطنة

(١١) _ هاشم محمد سعيد عبد الوهاب _ التعليم التقني في الوطن العربي :الواقع والاتجاهات. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥، ص ٩٥ .

(١٢) _ Shaikha A.Al- Misnad :The Development Of Modern Education in Bah- rain, Kuwait and Qatar With Special Reference to the Education of Women and their Position in Modern Gulf Society, A Ph.D thesis, Durham: Unk- Versity Of Durham,- PP.٢٣٨- ٢٤٠ .

عمان فإن حجم المشاركة يرتفع بعض الشيء ليصل إلى نسبة ٨, ٦% و ٣, ٦% على التوالي، وقد سجل عدد المنخرطين في دولة قطر ما نسبته ١, ٥%×× وتشكل الأعداد المطلقة لطلبة التعليم الفني في قطر أدناها حيث وصل عددهم ٣٩١ في حين سجلت أعدادهم أعلاها في المملكة العربية السعودية (١٣٠٩٥ طالبا) وتقدم الحالة البحرينية نموذجا آخر حيث ترتفع نسب المسجلين في التعليم الفني عن التعليم الثانوي العام إذ تصل إلى (٧٢٢٠) ٤, ٤٨% من الإجمالي العام لطلبة المرحلة الثانوية (انظر الجدول رقم ١) والملاحظ أن اتجاه الطلبة البحرينيين نحو التعليم الفني بهذا الحجم الكبير قد تم خلال السنوات القليلة الماضية. فحجم الطلبة البحرينيين المسجلين في التعليم الفني في العام الدراسي ١٩٨٠/٧٩م مثل ما نسبته ١, ٢٤% (٢٠٤٨) من إجمالي عدد طلبة المرحلة الثانوية (٨٤٦٩) في حين أنها كانت في حالة قطر ٩, ١% وفي الكويت ٥% حتى العام الدراسي ١٩٧٥/٧٤ وقد علق وزير التربية والتعليم البحريني السابق الدكتور على فخرى على ظروف ارتفاع نسبة البحرينيين في التعليم التقني في البحرين على النحو التالي.

«..ففي البحرين استطعنا خلال أربع سنوات أن نقتنع أو أن ندفع أحيانا حوالي ٦٥% من طلبة وطالبات الثانوية للالتحاق بالأقسام الفنية والمهنية. وبهذا خفضنا نسبة المتحقيين بالتعليم الأكاديمي العام من مستواها السابق الذي كان ٨٥% إلى المستوى الحالي وهو ٣٥% لقد تم ذلك في مجتمع عربي مليء بالانحياز الأعمى ضد المهن اليدوية. ولقد اقتضى ذلك وجود إرادة سياسية وخطوات تنظيمية^(١٣)».

إلا أن بعد مرور عشر سنوات على هذا التصريح فإن أعداد المنخرطين في التعليم الفني لم ترتفع إلا قليلا جداً حيث وصلت ما نحوه ٧٢٨٧ طالب وطالبة أي ما يمثل ٧ و ٣٢% من إجمالي الطلبة المنتظمين في التعليم العام لسنة ١٩٩٧/٩٦.

أما بالنسبة إلى التعليم العالي المتوسط فإن الإحصاءات المتوفرة تشير هي الأخرى إلى غلبة التعليم العالي الأكاديمي على التعليم العالي التقني حيث إن البيانات المتوفرة في (جدول رقم ٢) تشير إلى تدني نسب المسجلين في التعليم العالي التقني مقارنة بأولئك المسجلين في التعليم العالي الأكاديمي في عموم المنطقة. وتمثل حالة المملكة العربية السعودية أدناها حيث شكل طلبة التعليم العالي المتوسط (التقني والمعلمين والمعلمات) ما نسبته ٦, ٨% من مجموع طلبة التعليم العالي المتوسط الجامعي لعام ١٩٨٥/٨٤ وترتفع هذه النسبة في حالة قطر تصل إلى ٦, ١٩% و ١, ١٩%.

(١٣) من تعقيب الدكتور على فخرى، على ورقة إبراهيم حملي عبد الرحمن - «دور الدول توجيهها وتخطيطها» في تهيئة الإنسان العربي للقطاع العلمي» - في أسامة أمين الخولي وآخرون - مصدر سابق، ص ٤١٥.

٣١% في حالة الكويت لنفس العام أما في حالة البحرين فإن عدد طلبة المؤسسات التقنية العليا ومعاهد المعلمين والمعلمات قد سجل ما نسبته ٧ و ٧٧% من إجمالي طلبة الدراسات العليا والجامعية عام ١٨٥/٨٤ إلا أن هذه النسبة ترتفع ليشكل طلبة الكليات غير النظرية في التعليم الجامعي في البحرين ما نسبته ٢, ٨٢% عام ١٩٩٥/٩٤. (انظر الجدول رقم ٢). ومن المهم الإشارة هنا إلى أن عدد طلبة المؤسسات التقنية العليا ومعاهد المعلمين والمعلمات في حالة الكويت قد ارتفع من ٨, ٧% في العام الدراسي ١٩٨٠/٧٩ إلى ٦, ٣٧% في عام ٨٤ / ١٩٨٥ ثم أخيرا إلى ٨, ٤٠% عام ٨٨ / ١٩٨٩ ويعزى هذه الإقبال على برامج التعليم التطبيقي في الكويت إلى رفع معدلات القبول في جامعة الكويت بالنسبة للطلبة الكويتيين الأمر الذي دفع بالباحثين منهم عن التعليم العالي إلى الانخراط في برامج التعليم التطبيقي من ناحية وإلى الحوافز الوظيفية والمالية الجديدة التي تم تقديمها لخريجي التعليم التطبيقي في القطاع الحكومي. ويدخل ضمن ذلك بالطبع رفع مستوى التعليم التطبيقي إلى المستوى الجامعي وإلى تطوير برامج «الهيئة» وإلى رغبة المؤسسة الرسمية الكويتية في دفع الكويتيين إلى خارج حزام مؤسسة التوظيف التقليدي إلى القطاع التجاري والمالي والقطاع الصناعي.. الخ وذلك بعد إكسابهم مهارات مهنية جديدة.

وقد دفعت أسباب متعددة البحرينيين في السنوات الأخيرة نحو التعليم التقني، قد يكون من أهمها عدم قدرة الجهاز الرسمي على استيعاب المزيد من مخرجات التعليم من البحرينيين نتيجة لصغر حجه وقلة الربوع. من ريع. النفطية الأمر الذي دفع باتجاه البحث عن أعمال في قطاعات العمل الأخرى، والتي ارتبط شرط الدخول إليها "بالحرفية" والخبرة مما خلق في بعض الأحيان منافسة غير متكافئة بين العلم المحلي والمستورد. وقد حققت العمالة المحلية حضورا متزايدا لها في بعض قطاعات القطاع الخاص وبالتحديد القطاع المصرفي الذي بات العمل المحلي يشكل ما بين ٦٥ إلى ٧٥% من إجمالي قواه العاملة بالإضافة إلى أن تعقد الحياة المعيشية دفع بالكثير من البحرينيين لقبول أعمال أو الدخل في أعمال لم تكن ضمن المهن التي يتم القبول بها.. منها مثلاً الدخول في أعمال القطاعات الاقتصادية غير الرسمية مثل الحمالين (العتالين من عتالة) ومنظفي السيارات والمشتغلين في صيد الأسماك وتجارة التجزئة أو الأعمال المهنية الدنيا كعمال التنظيف وفراشي المكاتب وعمال محطات البترول وبعض مستخدمي أعمال الفنادق.. الخ. ومن الملاحظ أنه في حين أن منظفي السيارات وحمامي الأسواق هم من الحاصلين على التعليم الابتدائي أو الإعدادي نجد أن قطاعا كبيرا من السواقين وعمال محطات البترول من الحاصلين على التعليم الثانوي بفروعه

المختلفة أو قد يكون أعلا من ذلك أحيانا^(١٤)... أي بتعبير آخر إن الاختلافات بين النموذج البحريني والنماذج الخليجية الأخرى هي في الواقع نتيجة اختلاف تلك الظروف والمعطيات التي جعلت من العمل في المثال البحريني ضرورة أكثر منه اختيارا، فالوفرة الكبير نسبيا للمتعلمين ومحدودية الربوع النفطية، بالإضافة إلى المعطيات التاريخية والذاتية الضاربة جذورها في نسيج المجتمع البحريني وعلاقاته، كلها عوامل ساهمت في تشكيل اتجاهات تتصف بالإيجابية حيال التعليم المهني والفني، وكذلك القبول القسري أحيانا أو الاختياري للمتوفر من فرص العمل.

ولا أعتقد أننا سنخرج هنا بأسباب جديدة لقلّة الإقبال على التعليم التقني في أقطار الخليج الأخرى، وفي الواقع فإن التعليم التقني في عموم المنطقة وحتى فترة متأخرة كان محطة الفاشلين من الطلبة أو أولئك الذين يفتقدون للقوة بمضمونها الاجتماعي المستند إلى الأصول العائلية والقبلية وربما الأصول العرقية والاقتصادية المستندة للثروة والمال حيث أوضحت دراسة حديثة أن ١٠,٤٥% من عينة طلبة مقابل ٤,٤٦% من عينة الآباء من المبحوثين يعتقدون أن الداخلين في التعليم التقني هم من الطلبة الفاشلين، أو من ذوي السيرة الاجتماعية المضطربة أو البعض الذي دفعته ظروفه المعيشية لدخول التعليم لتقني.. باحثا عن الحافز المالي المقدم لطلبته أو لضمان الحصول على عمل سريع ذي مردود مالي يقيه العوز. وبشكل عام فإن الاتجاهات الاجتماعية نحو التعليم التقني في عموم المنطقة رغم الحاصل من حيث ارتفاع درجة الإقبال عليه مقارنة بالسابق، لا زالت تتسم ببعض السلبية، فلا زالت نظرة أولياء الأمور مع تفضيل التعليم العام على الفني (٥, ٦٢%) ومنهم من يعتقد أن التعليم التقني ليس ذا علاقة بتقدم البلاد تكنولوجيا (٥, ٩١%) أو أنه قد لا يكون له علاقة مساعدة على الاستغناء عن العمل الأجنبي (٢, ٨٩%) أو أنه سيضمن لابنائهم عملا في المستقبل (٥, ٧٤%).

وكان تشدد الآباء واضحا عندما أكد ٧, ٦٢% أنهم لا يحبذون تزويج بناته من خريجي المعاهد الفنية والمهنية أنهم سيخفون نبأ التحاق أبنائهم بالتعليم (٨, ٨٣%) عن الأقارب والأصدقاء. ومن المهم الإشارة هنا أن هذه الاتجاهات تكاد تشمل عموم أقطار المنطقة وأن اختلافها بين قطر وآخر لم يكن ذا أهمية إحصائية. بالمقابل نجد أن عينة الأبناء قد حملت بعض التغير والإيجابية النسبية في الموقف من التعليم التقني حيث أفاد ٥, ٦٦% من عينة الطلبة أنهم يعارضون فكرة إن التعليم العام أكثر فائدة من التعليم التقني وكذلك عارضوا الفكرة القائلة إنه ضمان لمستقبل الطلاب

(١٤) . نشرت إحدى الصحف المحلية قصة إحدى البحرينيات والتي تعمل كفراشة في أحد المستشفيات البحرينية رغم حصولها على بكالوريوس علم الاجتماع... انظر.. جريدة أخبار الخليج . ١٣/١/١٩٩٠.

(٦٣،٥%) أي التعليم العام؛ إلا أنهم اشتركوا مع عينة الآباء في معارضة فكرة انه سيغني عن استقدام العمالة الأجنبية (٨٤،٢%)^(١٥). والملاحظ أن مواقف عينة الأبناء من الطلبة قد تذبذبت بين أهمية التعليم التقني في عملية التنمية وبين قوة النسق القيمي السائد. فالمواقف الاجتماعية للآباء قد وجدت طريقها لأبنائهم... الأمر الذي قد يشكل عائقاً أمام تطور حقيقي للتعليم التقني... إن قلة الإقبال على دخول التعليم الفني وكذلك برامج التدريب في أقطار الخليج العربي قد دفعت بالمهتمين بقضية التعليم في المنطقة لتجاوز هذه المشكلة وذلك بطرح فكرة إلغاء الازدواجية في النظام التعليمي بين المهني والعام وتبني فكرة المدرسة الشاملة، الأمر الذي لم يلق هو الآخر القبول وبالتالي التطبيق. وتقوم هذه الفكرة على دمج التعليم التقني والعام في مؤسسات واحدة وتوجيه التعليم الثانوي وجهة مهنية فنية تدفع الطالب إلى احترام العمل والمهنة وتخلق لدى المتعلمين إقبلاً على التخصصات الفنية والمهنية بدون تمييز اجتماعي ضدهم، ولعل فكرة المدارس الشاملة من أنجح الأساليب لتحقيق البرامج والقضاء على الازدواجية في التعليم الثانوي بشرط توفير أسباب نجاحها^(١٦).

من ناحية أخرى، فإنه رغم عدم توفر دراسات تبحث في المنشأ الاجتماعي لطلاب التعليم التقني إلا أن الباحث المدقق لا بد له من أن يلاحظ وبشكل جلي العلاقة بين المنشأ الاجتماعي للطلاب ونوعية الدراسة بمستوياتها ودرجاتها المختلفة. وبالبحث في الأصول الاجتماعية لمنحدري التعليم التقني وبرامج التدريب المهني والفني مقابل التعليم العام والعالي نجد أنهم في الحالة الأولى من المنحدرين من الأصول التطبيقية الوسطى أو الدنيا، أو أن أصولهم تنحدر في بعض الأحيان من بعض الجماعات العرقية أو التطبيقية التي تفتقد للقوة بمضمونها الاجتماعي القائم على الأصول القبلية أو القوة والنفوذ السياسي أو القوة الاقتصادية. أو أنهم، وهذا في المستويات التعليمية العليا _ من الجماعات العربية المهاجرة التي تفتقد القوة المستمدة من مفهوم المواطنة، وبشكل عام فإن أغلب منتسبي التعليم التقني وخصوصاً في مستوى المرحلة الثانوية من القادمين من الأحياء الفقيرة أو محدودي الدخل في المجتمعات النفطية أو من المنحدرين من الجماعات الريفية أو القروية أو من الجماعات المحلية ذات الأصول الحضرية غير القبلية أو التي اودى الإعصار النفطي بأنماط

(١٥) _ عبد الحميد صفوت إبراهيم وآخرون _ التقدير النهائي لدراسة تطوير القوى العاملة في قطاعات الصناعة والنفط والكهرباء وتحلية المياه في دول مجلس التعاون . الرياض :مركز البحوث جامعة الرياض والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، ١٩٨٧ .

(١٦) _ عبد العزيز الجلال _ تربية اليسر وتخلف التنمية :مدخل لدراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط _ الكويت _ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، يولييه ١٩٨٥ ص ١٨٦ (سلسلة عالم المعرفة) .

حياتها التقليدية وأطاح بمصادر قوتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمن الملاحظ مثلا أن معظم منتسبي التعليم الصناعي الثانوي في معظم أقطار الخليج وحتى فترة متأخرة، من الجيل الثاني والثالث من المهاجرين من دول الجوار العربي أو الإسلامي والذين يفتقدون في الغالب مصادر القوة والجاه الجديدة القائمة على الأصول الاجتماعية والعرقية للفرد أو أنهم من ذوي الأصول الريفية أو من البادية ممن أودت عملية التحديث بمصادر رزقهم التقليدية وشنتت وجودهم، وبالتالي هويتهم الاجتماعية حيث تشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أن ما يقارب من ٤٠% من طلبة المدارس التقنية في المرحلة الثانوية في البحرين هم من الأصول الريفية وأن هذا الرقم يرتفع ليشكل ما يقارب ٧٥% من منتسبي برامج التلمذة المهنية والتدريب في حين أن الباقي ينحدر إلى جماعات من ذوى الدخل المحدودة وبضع الشرائح الدنيا من الفئة الطبقة الوسطى الجديدة قاطنة الأحياء الحضرية القديمة أو المدن الحديثة التشييد^(١٧) ومن المهم التأكيد هنا، أنه في الوقت الذي تتجه مخرجات التعليم التقني الثانوي من ذوى الأصول الطبقة الدنيا وكذا ذوى الأصول الاجتماعية غير الحضرية نحو الدخول المبكر في سوق العمل تتجه الشرائح من ذوى الأصول الطبقة الوسطى أو المدينة نحو مواصلة التعليم التقني العالي... أي بتعبير آخر أن الداخلين في التعليم الثانوي الفني من ذوى الأصول الاجتماعية والطبقة الدنيا ونتيجة لعوزهم الاقتصادي يتجهون نحو البحث عن أية فرص عمل تلوح في الأفق أثناء أو بعد الانتهاء من الدراسة، في حين يتجه الآخرون من ذوى الأصول الطبقة الوسطى وربما بعض شرائح الفئات العليا وربما الدنيا من قاطني المدن نحو التعليم التقني العالي والأكاديمي بشكل عام. إذ يلاحظ أن الغالبية العظمى من طلبة الكليات التطبيقية العليا كالهندسة والطب وإدارة الأعمال والمحاسبة وبرامج السكرتارية والعلوم التطبيقية هم في الغالب من قاطني المدن من المحليين أو من الوافدين .

العرب، حيث تشكل الفئة الأخيرة . أي الوافدون العرب . في بعض الجامعات الخليجية وخصوصا في جامعة الكويت قبل الاجتياح العراقي جل طلبة الأقسام العلمية والتطبيقية بدفعهم في ذلك البحث عن تخصصات دراسية ذات علاقة مباشرة بحاجات سوق المال. وبالمقابل تتجه الجماعات المنحدرة من الريف والبادية وبعض الشرائح الدنيا من الفئة أو أفراد بعض العائلات المدنية ذات الاتجاهات الاجتماعية المحافظة إلى الدراسات التربوية أو تلك المتجهة صوب الأعمال والمهن

Ahmed Ali- Sharyan – The Cultural Decision Of Labour in Less Developed Countries : The Case Of Bahrain -,A Ph.D.Thesis, Exeter, Univ. Of Exeter, ١٩٨٧ . p ٣٤٨^(١٧)

التقليدية في قطاع التعليم في حين تغذي الأولى . أي طلبة الكليات العليا . قطاعات العمل الحديثة في قطاع الصناعة والخدمات والتي شهدت تغيرات كبيرة في الفترة الأخيرة.

بالإضافة لذلك، فإن أبناء الفئات الأقل دخلاً والأكثر وهناً من المنظور الاجتماعي . الاقتصادي هي الأكثر تسرباً من العملية التعليمية بمستوياتها المختلفة. داخلين بذلك في المستويات الدنيا من العمل ومنافسين (بفتح الفاء) كذلك بعمالة وافدة أكثر تدريباً وقبولاً بظروف عمل قد تتسم أحياناً بالقسوة والأجر الأقل. وحتى أولئك الذين قد قدرت لهم ظروفهم مواصلة التعليم الثانوي فإن ظروف حصولهم على عمل ذي عائد مالي معتدل وظروف عمل مريحة قد لا تبدو في الآونة الأخيرة في بعض أقطار المنطقة بذات السهولة لسابقة . مما يضطرهم بالتالي القبول بذات الأعمال التي بكر متسربو العملية التعليمية في دخولها، هذا إن لم يلتحق كل هؤلاء بجيوش الباحثين عن العمل، الأمر الذي يطرح بإلحاح مدى تأثير العملية التعليمية في النقلة الاجتماعية أو بالأحرى خرافة ما يسمى بالميرتوقراطية Meritocracy في التحول والحراك الاجتماعي^(١٨) .

ومرة أخرى نعود ونؤكد من جديد، أن التعليم واكتساب المهارات التقنية والمهنية قد تمثل للبعض، خصوصاً الفئات المحدودة القوة الاجتماعية والاقتصادية، إحدى عناصر القوة التفاوضية في سوق العمل المحلي في حين يشكل الجانب الذاتي في الأصول الاجتماعية والمرجعية الاثنية أحد عناصر القوة التفاوضية للجماعات الأخرى . وبشكل عام فإن خبرات العالم الثالث في التعليم تشير إلى أنه في الوقت الذي يتجه أبناء الفئات الاجتماعية العليا في المجتمع نحو التعليم الأكاديمي ويدخلون المؤسسات التعليمية الخاصة ، وتاليا يحتلون قيادة العمل الاجتماعي والاقتصادي، يتجه أبناء الفئات الوسطى وربما الدنيا لدخول التعليم التطبيقي وكلليات التربية محتلين بالتالي الأعمال الوسطى والدنيا في السلم الوظيفي وربما الاجتماعي _ أي وكما أشار البعض إن التربية باعتبارها مشروعاً اقتصادياً ذا رباط علائقي بالتكوين الاجتماعي . الاقتصادي القائم في المجتمع . فهي تستمد بذلك خياراتها الأساسية من القيم السائدة في المجتمع وهي في الوقت نفسه محكومة من حيث التنظيم والمحتوى بمنظومة العلاقات الاجتماعية . الاقتصادية القائمة^(١٩) . أي . كما قال البعض: «..إن النظام التعليمي في بداية دخوله لهذه المجتمعات (ومنها منطقة الخليج) قد يكون

Simmon's, John (ed) : Education Dilemma Policy Issues For De- (١٨)

Veloping Countres in the ١٩٨٠s, Oxford.Pergamon Press, ١٩٨٠. انظر

(١٩) - أحمد الصيداوي وآخرون - الانماء التربوي- بيروت معهد الانماء العربي ١٩٧٨ .

عاملاً مساهماً في تحقيق النقلة الاجتماعية لبعض الفئات الاجتماعية، إلا أنه والحق يقال عجز (في الفترة الأخيرة) عن إحداث تحولات أساسية في بنية المجتمع وعلاقاته. بل إنه وبخلاف ذلك جاء ليعزز من قوة القيم التقليدية ذات العلاقة ببناء القوة في المجتمع وليكسر واقع التدريجية الأفقية والعمودية...^(٢٠)».

١- برامج التدريب المهني

تعتبر برامج التدريب المهني والفني غير المرتبطة بالمؤسسات التعليمية الرسمية اسبق في وجودها من المؤسسات التعليمية الفنية حيث تعود نشأة بعضها إلى بداية عمل الشركات النفطية وبعض وزارات الدولة ذات الصبغة التطبيقية كالكهرباء والماء والصحة والأشغال- وقد انتقلت مراكز الدولة التدريبية بالإضافة لتلك التي تم إنشاؤها فيما بعد لتكون تحت إشراف وزارات العمل والشؤون الاجتماعية كما هو الحال في البحرين والكويت وبعضها الآخر وقع تحت مظلة الهيئات الرسمية الجديدة المعنية بمسألة التدريب المهني والفني كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، وتغيير برامج المراكز التدريبية محاولة من قبل الجهات الرسمية لاعادة تدريب المتسربين من العملية التعليمية ، أو أولئك الذين لم تتح لهم ظروفهم، لسبب أن لآخر، الحصول على التعليم، وذلك بتدريبهم على بعض المهارات أو المهن التي تعينهم فيما بعد للحصول على عمل ما. وتختلف الدول الخليجية من حيث القدرة على توفير العمل لمخرجات مراكز التدريب من دولة لأخرى ففي حين تدخل جل مخرجات المراكز التدريبية في الدول الخليجية مجالات العمل الفنية التابعة لوزارات الدولة، تلتحق جل مخرجات المراكز البحرينية بجيش الباحثين عن العمل نتيجة لقلّة المعروف من العمل في الجهاز الرسمي وتلكو القطاع الخاص عن قبولهم، وتتفاوت كذلك مدد وأوقات التدريب في هذه المراكز ففي حين يقتصر التدريب في بعضها على الفترة المسائية نجده في بعضها الآخر يتركز في الفترات الصباحية . وتتراوح مدد الدراسة في هذه المراكز بين ست إلى ثلاث سنوات يكون بعدها المتدرب مؤهلاً للانخراط في سوق العمل . ويتم التدريب في هذه المراكز على مرحلتين ، مرحلة يتلقى فيها الطالب المعلومات النظرية الأكاديمية والأخرى يلتحق فيها الطالب ببعض مؤسسات العمل ذات العلاقة بمجال التخصص في القطاع الرسمي أو الخاص كإلحاق المتدربين وفقاً لتخصصاتهم ببعض ورش اللحام أو بمصانع الأثاث أو بكراجات السيارات... الخ.

وتختلف درجات الإقبال على هذه البرامج من قطر لآخر أو من قسم تدريبي لآخر. ففي الوقت الذي يكون فيه العمل في بعضها وفق طاقاته القصوى أو المتوسطة نجد أن بعضها الآخر يعمل

(٢٠) باقر النجار_ مرجع سابق.

وفق طاقاته الدنيا.. أو أحياناً أدنى من ذلك نتيجة لقلّة أو عدم الإقبال على التدريب في بعض الأقسام ، رغم الحوافز المادية التي عادة ما تقدم لهؤلاء المتدربين. مما يعنى هدراً للمال والجهد. فمثلاً مركز التدريب المهني بدولة قطر والذي يضم ١٨قسماً يقوم بتدريب ما يقارب من ٧٠٠متدرب وأحياناً أدنى من ذلك بكثير من الوقت الذي تسمح طاقاته لا استيعابية بتدريب ٩٠٠ متدرب دون الحاجة للتوسع المكاني أو في التوسع في إمكانيات المركز التقنية.. أي بتعبير آخر أن هذا المركز لا يستغل أكثر من ٧٧% من طاقاته الاستيعابية. وبالطبع فإن النسبة ستخضع بعض الشيء إذا ما أضيف إلى هذا الرقم المتسربون من المركز، الأمر الذي يعنى أحد أمرين إما أن هذا المركز يتجاوز في طاقاته القدرة الاستيعابية للمجتمع القطري، أو أنه كبقية مراكز المنطقة وهذا هو الأرجح «يعاني من قلة الإقبال المحلي على مثل هذه البرامج لأسباب سبق أن أشرنا إليها في الصفحات السابقة. وبالمثل يمكن أن يقال عن مراكز التدريب الأخرى التي تعاني نتيجة قلة الإقبال على برامجها من ارتفاع شديد في تكلفة تدريب الفرد. من ناحية أخرى فإن البيانات المتوفرة وخصوصاً عن برامج التلمذة المهنية في البحرين، تشير إلى أن عدد الطلبة المسجلين في المراحل الدراسية الثلاث قد بلغ حوالي ٤٩٥ للعام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ تخصصات مهنية هي: النجارة / الآلات / اللحام/البناء، الكهرباء ، صيانة وتمديد الكهرباء، التكييف والتبريد، تمديدات المجاري الصحية، تصليح السيارات وتختلف التكلفة السنوية للطلاب باختلاف التخصص كما أنها تختلف باختلاف السنة الدراسية. حيث ترتفع في السنة الأولى لتصل في المعدل إلى ٥٦٧٩ ديناراً بحرينياً في السنة ونقل في السنة الثانية (١٠٥٢) ديناراً والثالثة (١٣٣٤) ديناراً^(٢١) أما البرنامج الآخر، خطة العشرة آلاف متدرب فإنه يهدف إلى تدريب ١٠٠٠ متدرب سنوياً خلال سنوات الخطة العشر من الحاصلين على الثانوية العامة في حين يتم سنوياً قبول أقل من ٧٠٠ طالب أي أقل من العدد المطلوب سنوياً. كما أن حجم مساهمة القطاع في تمويل المشاريع التدريبية في تقلص مستمر. وقد علفت إحدى الدراسات الرسمية فيما يتعلق بخطة العشرة آلاف متدرب على النحو التالي:

«يواجه البرنامج صعوبة في الحصول على العدد الكافي من المتدربين المؤهلين، وهذا قد يكون نتيجة لتردد. عدم رغبة الخريجين البحرينيين للتقدم إلى هذا البرنامج، بالإضافة إلى تردد أصحاب الأعمال في السماح للبحرنيين العاملين لديهم بالانخراط في برنامج التدريب خلال ساعات العمل خاصة في ظل الظروف الاقتصادية غير المؤاتبة وقد ينتج عن ذلك تحمل أعباء وتكاليف عالية

(٢١) -وزارة العمل والشؤون الاجتماعية- إحصاءات التدريب لعام ١٩٨٨/٨٧ - المنامة،

ادارة القوى العاملة- ١٩٨٩-ص٣٧.

أخرى متعلقة بالتدريب. ونتيجة لذلك فإن مثل هذه المؤسسات والشركات لا تحصل على الفوائد المرجوة من جراء مساهمتها في تحمل رسوم التدريب التي يفرضها المجلس الأعلى^(٢٢) وقد دعت هذه الصعوبات الدولة للاستعاضة بهذا المشروع وتبين مشروع معهد البحرين للتدريب المهني والذي هو في الواقع كلية متوسطة يشرف عليها المجلس الأعلى للتدريب وهو اقرب في برامجه من برامج كليات المجتمع Community College المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ . أسواق العمل: دور متنام للعمالة الوافدة

لن ندخل في توصيف حالة اعتماد المنطقة علي العمل الأجنبي، حيث أن الدراسات الأخرى في هذا المجال قد أطلت في الشرح والوصف. إلا أن ما نريد تأكيده أن العمل الأجنبي قد أصبح ويمرور الزمن عنصراً أساسياً من عناصر عملية الإنتاج في المنطقة. أي وتعبير آخر إن العمالة الوافدة وبشكل عام ونتيجة لدورها الاقتصادي . الاجتماعي المتعاظم ستبقى تشكل عنصراً أساسياً من مدخلات التنمية السائدة وأنماط الإنتاج . وقد لا يكون لغواً إذا قلنا إن هذه الأنماط قد تشكلت في العمل المحلي . فالعمل الأجنبي بات بشكل ما يقارب ٧٤% من إجمالي قوة العمل في عموم المنطقة حتى عام ١٩٩٥ م . وتشير البيانات المتوفرة في الجدول رقم (٣) إلى تقلص حجم المساهمة المحلية مقارنة بالعمالة الوافدة حيث تدنت هذه المساهمة من ٦٢% عام ١٩٧٥ م إلى ٤١% عام ١٩٨٠ م ثم إلى ٣٤% عام ١٩٨٥ ثم إلى ٢٨% عام ١٩٩٥ وسجلت عموم أقطار المنطقة هبوطاً ملحوظاً في تمثيل عملها المحلي مقارنة بالعمل الاجنبي فيما عدا دولة قطر، حيث سجل العمل المحلي في الأولى صعوداً من ١٧% عام ١٩٧٥ م إلى ٤٠% عام ١٩٨٥ ثم إلى ١٤% عام ١٩٩٥ م . ومن المهم الإشارة إلى أن دولة البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية اللاتي كن من الدول الخليجية التي شكلت العمالة المحلية غالبية قوة عملها ، قد تراجعت فيها مساهمة العمل المحلي خلال العشرين سنة الممتدة بين عام ١٩٧٥ و ١٩٩٥ . حيث انخفضت نسبة مساهمة العمل المحلي في البحرين من ٥٤% إلى ٣٨% ، على التوالي . وبالمثل نجد في سلطنة عمان التي انخفضت المشاركة المحلية في قوة العمل من ٦٨% إلى ٣٦% على التوالي . وكذا ينطبق القول على المملكة العربية السعودية التي تراجعت فيها مساهمة العمل المحلي في قوة العمل من ٧٤% عام إلى ٧% ، ٣٤% لذات السنوات .

أما من حيث قطاعات المشاركة المحلية في سوق العمل فأن البيانات المتوفرة تشير إلى أن هذه المساهمة تنسم بالهامشية وتختلف من قطر لآخر . فجل العمل الملحي متمركز في القطاع الخدمي حيث ترتفع هذه النسبة لتمثل ٧٩% في حالة الكويت عام ١٩٩٠ وتخفض لتمثل في ادناها ما

(٢٣) البحرين .وزارة المالية والاقتصاد الوطني . مرجع سابق ص ٧٥ .

نسبته ٢, ٤٤% في حالة المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٥ تليها البحرين والتي مثلت مساهمة العمل المحلي في هذا القطاع ما نسبته ٨, ٥٢% عام ١٩٩١. أما في قطر فقد جاءت النسبة ٢, ٧٣% عام ١٩٨٦ مقابل ٣, ٦٩% في الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٥) و ١, ٦٤% في سلطنة عمان (١٩٩٣).

وتتدنى المشاركة المحلية في القطاعات الانتاجية وتحديداً في قطاع الصناعة التحويلية والتشييد. حيث تصل المساهمة المحلية في هذين المجالين إلى أنداها في حالة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ٤, ١% و ٦, ١% (الإمارات) و ٧, ١% و ٨, ١% (عمان) على التوالي وترتفع هذه المشاركة اعلاها في حالة البحرين حيث شكلت مساهمة العمل المحلي في قطاع الصناعات التحويلية ما نسبت ٣, ٨% مقابل ٨, ٢% في قطاع التشييد وبشكل عام فأن العمل الأجنبي وفي عموم المنطقة يشكل الجزء الأكبر من قوة العمل الفاعلة في القطاعات الانتاجية فيما عدا قطاع المناجم والمحاجر وبالطبع قطاع خدمات المجتمع.

وتبقى في الأخيرة كلمة وهي أن عملية الاحلال التي دعى لها البعض لمواجهة تزايد العمل الأجنبي ومواجهة مشكلة البطالة المتزايدة في بعض أقطار المنطقة أو بتعبير أعم وأشمل القدرة على تطبيق خطط توظيف العمل أو القطاع الأكبر منه مرتبط في الواقع وعلى وجه التحديد بمدى توفر الإرادة السياسية الراغبة في ذلك والداعمة له كما هو مرتبط بانفصام شبكة المصالح الاقتصادية المعقدة والقائمة بين لفيف من المؤسسات الرسمية وخارجها من المحليين والوافدين. فخطط توظيف العمل في منطقة الخليج لا تصطدم بالنقص الكمي للعمل المحلي وقصور مهاراته الفنية فحسب وإنما هي مرتبطة وبصورة أكبر بحقيقة أن استمرار إبقاء العمل المستورد بالنسبة لبعض الأفراد والمؤسسات الاقتصادية المحلية، والوافدة ذو مغانم اقتصادية جمة وعديدة فقطاع كبير من الإسكان الخاص وحجم القدرات الشرائية داخل الأسواق المحلية وكذا حركة خطوط الطيران من وإلى دول المنشأ وقطاع الخدمات الشخصية.. إلخ يعتمد في استمرار منفعه على ديمومة بقاء قطاعات العمل الأجنبي. وقد لمح البعض إلى هذه الإشكالية بقوله.

«...هناك اختلاط وتداخل شديداً بين صانع القرار وأصحاب الأعمال وخاصة في منطقة الخليج مما يجعل حتى ترشيد سياسات الموارد البشرية فيها أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن متعذراً»^(٢٣).

الخاتمة

(٢٣) - عبد الله عبد الدائم وآخرون . مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .

ومرة أخرى نعود ونكرر أن البحث في مسألة العلاقة بين التعليم والعمل بقدر ما هي علاقة أو قضية فنية فإنها كذلك حاملة لأبعاد اجتماعية وسياسية . فالتعليم كما هو معين اقتصادي ووسيلة من وسائل إحداث النقلة الاجتماعية ، فإنه أيضا كما تقدم خبرات الدول الأخرى من العالم الثالث أو المتقدم ، مصدر لبعض المشكلات الاجتماعية والسياسية كذا يكون سببا لعطالة قطاع واسع من الداخلين فيه . فقضية العاطلين عن العمل من المتعلمين وخريجي الجامعات ومعاهد التعليم والتدريب التقني ليست قضية منعزلة عن السياق الاجتماعي . الاقتصادي أو أنها ذات علاقة بطبيعة النظام التعليمي أو التدريبي ذاته إنها في الواقع إحدى محصلات النمط / الأنماط التنموية المتبناة والتي بقدر ما حققت الكثير من الخدمات الاجتماعية بقدر ما هي كذلك كانت أحد مصادر الاستقطاب الواضح للثروة وتشتت الهوية . من هنا اعتقد البعض أن عملية الموازنة بين التعليم والعمالة ينبغي أن تنطلق من استراتيجية التنمية ذاتها، لا أن تخرج عنها، وما تحمله من مضامين اجتماعية فيما يتعلق بضرورة العمل وكذا تحديد الدخول والمكانات الاجتماعية^(٢٤) .

من ناحية أخرى، فإن المطالبة بمزيد من الربط بين التعليم ومتغيرات السوق قد تبدو في بعض الأحيان غير متسقة مع الواقع. فصناعة التربية هي في الواقع وبحكم طبيعتها القيمية متخلفة بعض الشيء عن صناعة التكنولوجيا. أو أنها بتعبير محدد لم تصمم لمواجهة التغيرات المتسارعة في الصناعة وسوق العمل حيث سيبقى التعليم بشكل عام عاجزا عن تقديم مخرجات جاهزة لسد الاحتياجات المتجددة لسوق العمل. من هنا باتت مسألة الموازنة بين عنصر التعليم وسوق العمل تستلزم وبشكل محدد مرونة وقدرة أكبر للنظام التعليمي ومواكبة منه لمتغيرات المعرفة والتكنولوجيا من ناحية وكذا قدرة مخرجاته على التكيف السريع مع متغيرات سوق العمل وكذا المشاركة الأوسع في المجتمع من ناحية أخرى .. إلا أن كل ذلك مرتبط في المحصلة النهائية بالقدرة على بلورة إرادة سياسية داعمة لمسألة التغيير والإصلاح التربوي. وربما الإصلاح المجتمعي في إطاره العالم. تلك المسألة التي لا يمكن تحقيقها في ظل استمرارية غياب رؤية مجتمعية مؤسسية تتجاوز في ذلك أحادية الرؤية من ناحية والعصبية القائمة على العرقية والإقليمية من ناحية أخرى.

جدول (١)

عدد الطلبة المسجلين في التعليم الثانوي الفني لعام ١٩٨٧/٨٦م

نوع التعليم	زراعي	صناعي	تجاري	صحي	المجموع الكلي	مجموع طلبة الثانوية	نسبة التعليم الثانوي الفني إلى

(٢٤) . حامد عمار . العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية ت في : عبد الله عبد الدائم

وآخرون مصدر سابق ، ص ١٤٢ .

الدولة	إنا ث	الم جمو ع	إنا ث	الم جمو ع	إنا ث	الم جمو ع	إنا ث	الم جمو ع	إنا ث	الم جمو ع	إنا ث	الدولة	
الإمارات العربية المتحدة		٢٦		٣٦		٦٤		١		٧٠		٢٠٧٥٣	٤ و ٣%
البحرين		١٠		٢١		٤٠		٩٩		٧٢		١٤٧٩٤	٨ . ٤٨%
الكويت										٢٧		٩٠٩٦٥	٣ ، ٠%
المملكة العربية السعودية		٢٦				٧٨		٢٢		١٣		١٩٢٠٦	٨ . ٦%
عمان		١٣		-		٤٢		٦		٧٣		١١٦٤٦	٣ . ٦%
قطر		١٠		-		-		-		٣٩		٧٦٥٠	١ . ٥%

* إضافة إلى الشعب المهنية في الثانوية العامة وعددهم ٣٦٠ حيث يرتفع العدد الإجمالي إلى ٧٥٨٠ وتزيد النسبة إلى ٢, ٥١% الداخلون في مراكز التدريب المهني والتي تدخل في مستوى المرحلة الثانوية.

المصدر: مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية . التقرير الإحصائي السنوي للتعليم في دول الخليج العربية . العام ١٩٧/٨٦ . وزارة التربية والتعليم . إحصاءات التعليم للعام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ البحرين . قسم الإحصاء التربوي ١٩٨٨ م .

جدول رقم (٢)

عدد الطلبة المسجلين في معاهد التعليم العالي المتوسط التقني والتعليم الجامعي ١٩٨٥/٨٤ م

الدولة	عدد المعاهد		عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي المتوسط		عدد الطلبة في التعليم الجامعي	نسبة طلبة التعليم العالي المتوسط	
	التقني	معاهد المعلمين	التقني	المعلمين والمعلمات		إلى التعليم الجامعي	إلى أجمالي طلبة التعليم العالي والجامعي
الإمارات العربية المتحدة							
البحرين *	٣		٣٣٩٢		٩٧١	٣ . ٧٧%	٣٤٩%

المملكة العربية السعودية	٤	٢٩	٦٢٧	٦٩٢٨	٨٠٢٢١	%٧٨	%٨.٦
عمان	١	٢	٣٨٠	١٦٧	.	.	.
قطر	٢	٢	٣١٠	٦٨١	٤٠٦٥	%٧.٦	%١٩.٦
الكويت	٨	٢	٥١٤٢	٢٥٨٣	١٧٠٤٧	%٣٠.٢	%٣١.١

*الأرقام لعام ١٩٧٨/٨٦ م .

**الأرقام لعام ١٩٨٦/٨٥ م .

المصدر: الأمانة العامة للاتحاد العربي للتعليم التقني . دراسة واقع التعليم العالي المتوسط (الفني والمهني) . مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي . وزارة التخطيط . المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٨ . الإدارة المركزية للإحصاء . الكويت . ١٩٨٧ . مجلس الوزراء : المجموعة الإحصائية ١٩٨٧ . الجهاز المركزي للإحصاء . البحرين ١٩٨٨ م .

جدول (٣)

القوى العاملة في مجلس التعاون

السنة	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٥ نسبة المواطنين إلى مجموع النسبة الأيدي العاملة (%) (%)			
	الموا طنو ن	غير الموا طنو ن	المج موم ع	الموا طنو ن	غير الموا طنو ن	المج موم ع	الموا طنو ن	غير الموا طنو ن	المج موم ع	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥
الإمارات العربية المتحدة	٤٤	٢٣	٢٧	٥٢	٤٧	٥٢	١٣	١١	٢٥	١٦	١٠	١٢	٨٩
البحرين	٤٤	٣٨	٨٥	١٣	٧٣	٦١	١٠	١٦	٢٠	٥٤	٤٥	٢٦	٦١

و٣	٣٧	.٣	.٨	و٧	و٥	و٢	.١	٢٧	.١	.٧	١٦	.٧	.٧	٤٨	.٧	المملكة العربية السعودية
٦٥		٤٧	٧٤	٦٨	٤٤	٢٣	٤٣	٢١	١٦	٣٢	٩٤	١٥	١٩	٤	١٤	
				٦٧	٨٣	٨٤	٤٢		٢١	١٢		١٨	٢٣		٣٩	
و٥	.٢	٦٠	.٩	و١	و٩	و٢	٣٦	١٩	١٧	٢٨	١١	١٦	٢٢	٧٠	١٥	سلطنة عمان
٦٣	٤٨		٦٨	٧٣	٤٦	٢٦	٩	١	٨	٠	٢	٨	٥	٥	٥	
				٨	٨	٩										
و٦	.٥	.٤	١٧	و٦	و٤	و٢	١٠	٧٨	٢٤	.٦	٧٩	.٦	.٧	٥٧	.٧	قطر
٨٥	٢٣	١٧		٢٣	١٩	٣٣	٢			٩٥		١٦	٦٨		١١	
				٠	٧											
و٦	.٤	.٧	.٨	و٤	و٤	و٠	.٥	.٢	.٣	.١	.٦	.٥	٣١	.٦	.٤	الكويت
٧٨	١٩	٢١	٢٩	٧٤	٥٨	١٦	١٧	١٤	١٣	٥٠	٣٩	١٠	٠	٢١	٩٢	
			٦	٤	٠	١	١	١	٠	١	٢	٨		٧		
	٣٤	٤١	٦٢				.٢	.٩	.٣	.٦	.٣	.٣	.٣	.٤	.٩	مجموع دول مجلس التعاون
							٦٢	٤١	.٧	٤٧	٢٨	١٩	٢٨	١١	١٧	
							١٣	٥٥	٢١	٤٩	٢٢	٣٧	٩١	٠١	٨٩	

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة :النشرة الاقتصادية ،العدد الثاني

١٤٠٧ .١٩٨٧ .ص ٢٤٨/نقلًا عن (١)عبد الحميد صفوت وآخرون ،مرجع سابق .

أرقام عام ١٩٩٥ احتسبت من عبد الرزاق الفارس . مؤشرات النمو الكمية التربوية في ضوء الإسقاط السكانية والاقتصادية خلال العقدين القادمين في الخليج العربي .

• . مكتب التربية العربي لدول الخليج . الرياض ١٩٩٨ . ص ١٣٩ .

الفصل الخامس

المدينة وسكانها

مقدمة :

مثلت المدينة كموضوع دراسة في العلوم الاجتماعية شيئاً أكبر من تخطيطها الفيزيقي وتنظيمها الخدماتي (كالخدمات التعليمية والصحية والأسواق وأجهزة الأمن... الخ) .إنها _ أي المدينة _ في واقع الأمر بناء أو تركيب معقد من الأنساق القيمية والثقافية. إنها وكما يقول روبرت بارك نسق «من عادات وتقاليده واتجاهات ومواقف منظمة، ومشاعر متلازمة مع هذه العادات تتناقل عبر هذه

التقاليد»^(١)... فهي بناءً على ذلك «ليست مجرد ميكانزم فيزيقي أو بناء مصطنع، بل هي أمر متضمن في العمليات الحيوية التي يقوم بها الأفراد الذين تتكون منهم»... إنها نتاج للطبيعة البشرية على وجه الخصوص»^(٢)، حيث يعطي الناس الحياة المدنية معنى من خلال نسيج علاقاتهم الاجتماعية وتمايزهم الثقافي والإثني، بمعنى آخر، إن المدينة كنسق اجتماعي، رغم عدم تجانس أفرادها ديموغرافياً وثقافياً، كانت وستبقى على الدوام الوعاء الذي تنصهر من خلاله الأعراق والشعوب والثقافات، فهي بهذا المعنى: الأرض المولدة لذلك الهجين البيولوجي والثقافي الجديد، وهي كذلك، وبخلاف المجاورات القديمة Neighbourhood، والقرى والبادية تقوي وربما تبرز وتشجع الفروقات الفردية. من هنا باتت إحدى أهم وظائفها عملية المزج بين الشعوب والثقافات المختلفة بسبب اختلافهم. وربما تبدو الفائدة العائدة للمجتمع من خلال هذا الاختلاف وليس بسبب التجانس والتشابه^(٣). ومن هنا جاءت الكثير من الدراسات التي عنيت بمظاهر التحضر Urbanization لتؤكد أنها عملية إنتاج اجتماعي Social Production لأشكال مكانية Spatial Form أكثر منها تطوراً حضارياً^(٤).

١. المدينة الخليجية:

وفي مناقشتنا للمدينة الخليجية فإنه لن يكون موضع اهتمامنا التنظيم والتقسيم الفيزيقي للمدينة الخليجية بقدر ما تهتمنا علاقتهما بالإنسان والمجتمع والثقافة وربما الهوية. وأحسب أن الأخيرة. أي الهوية. هي نتاج الثقافة وتبني عليه. فالمسكن كنسق اجتماعي لم يكن كياناً جامداً في واقع الأمر بل إنه في الوقت الذي كان فيه متغيراً تابعاً لتغير الأحوال الاقتصادية والطبيعية فهو في الوقت ذاته، ويفعل تغيره كذلك، قد أعاد ويعيد رسم وربما إنتاج مصفوفة علاقاتنا الاجتماعية وفق منطومات متعددة. فالتغيرات اللاحقة لهندسة المكان هي تلك التغيرات المتعلقة بعلاقة الرجل بالمرأة وعلاقتها بأطفالهما وعلاقة الأسر بعضها ببعض... وعلاقة كل أولئك بوحداتهم القرابية أو المرجعية كما هي التغيرات الحادثة في توزيع القوة في المجتمع والهيكل الطبقي. فتجربة بعض أقطار المنطقة كالكويت وقطر وabوظبي في نقل أحياء أو عائلات بكاملها لمناطق الإسكان الحديث

(١) روبرت بارك وآخرون _ المدينة _ (مترجم) جدة، المملكة العربية السعودية _ وكالة

تبر للدعاية والنشر والإعلام _ ١٩٨٨، ص ٩.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٩.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٨٥.

(٤) Ian Proctor- Urbanization in The Work of the Spatial Struc-
Institutions: a Discussion of Concepts With Refer-
Sociological Revi ew- Vol.٣٠ - ١٩٩٣ - P. ٩٠.

قد أضعف من الترابط الاجتماعي لأفراد الوحدات القرابية المنقولة، رغم استمرار عامل القرابة والجيرة فيهم بينهم. فهندسة المكان والعمران الجديد، بتضافرهما مع التغيرات المجتمعية الأخرى، قد أعادا وبعيدان رسم نماذج العلاقات والتراتب الاجتماعي التقليدي لأفراد الوحدات القرابية التقليدية على أسس بدت في بعضها حديثة رغم استمرار أطرها التقليدية... الخ، كما هي علاقة هؤلاء بالدولة من حيث أنهم عون لها أو عون لغيرها. ويصف أحد الباحثين العرب علاقة المسكن بالإنسان في مجتمع الخليج التقليدي بالقول :

«... فالبيت بالنسبة لإنسان المنطقة ليس مجرد

مأوى... بل إنه يمثل المكان الذي طور فيه كل أفكاره

وأماله التي تتعدى حدود الحاجة على مجرد سكن...

إن الخليجي وهو بفعل ذلك يمقت العزلة حيث لا يجب

أن يكون وحيداً... لذا عبر عن ذلك بمنزله ذي الفناء

الواسع... كما جاء تداخل البيوت مع بعضها البعض

معضداً لنظام التسائد والتعاقد (المعروف بنظام المنازعة).^(٥)

وقد وقفت طويلاً باحثاً في المدينة الخليجية وتبين لي أننا ومن نواح عدة، حتى داخل القطر الواحد، أمام أشكال عدة لهندسة المباني الخليجية، وبالتالي فنحن أمام تعدد في الأنساق الثقافية الفرعية، كما أن هندسة المكان والمباني تعبيراً عن درجة الترابط الاجتماعي وربما التوزيع الطبقي في المجتمع الخليجي كما أنها، أي هندسة المباني وتصاميمها تعبر كذلك عن مصفوفة من العلاقات التي لا يرتبط فيها المصمم Architect بذوق وحاجات العميل Client وحدة، وإنما يدخل في ذلك أيضاً حاجات وذوق رجل الأعمال من بائع الأسمت والأخشاب، والبلاط، والأدوات الصحية، والكهربائي، وصانع الشبائيك والابواب والمقاول والعقاري... وغيرهم بل إنها في بعض الحالات تتجاوز كل ذلك لتقترب كثيراً من مواصفات وحاجات المستثمر الدولي^(٦). من هنا ذهب البعض إلى القول أننا أمام مدن خليجية وليست مدينة خليجية، ثم إن المدينة في إسهامها تعنى ذلك التنوع والتعدد والتباعد والانغلاق، إلا انه وفي الوقت ذاته فأن المجاورة والتماس والتنوع واللامكانية Despatialization واللاخصوصية Departicularization سمه من سمات المدينة ما بعد الحداثية Postmodern City مقابل الانغلاق والنقاوة العرقية Purity وهما مظهران من

(٥) حسن الخياط . المدينة العربية الخليجية . الدوحة . جامعة قطر، ١٩٨٨، ص ٣٣٨ .

(٦) Sharon Zukin The Postmodern Debate Over Urban Form- Theory, Culture

& Society Vol - ٥ - ١٩٨٨ - p - ٤٣٥ >

سمات المدينة ما قبل الحداثية. وأحسب أنها كذلك سمه من سمات المدينة ما قبل التاريخ. فبداية التاريخ وليس نهايته تبدأ مع القول بالتعدد والاختلاف القابل للانصهار غير التافي للخصوصية وليس التميز^(٧). والأعمار الجديد لا يقتصر فحسب على تغيرات المباني وهياكلها الداخلية والخارجية، كما أنه لا يمكن أن يقتصر على تغيرات البنية الأساسية وإنما يمتد كذلك ليشمل التغيرات الحاصلة في البنية الطبقيّة للمجتمع من حيث فتح مجالات أوسع للصعود إلى الطبقات الوسطى، وعدم حصره في المنتفعين اقتصادياً أو سياسياً. كما أنه يعني تغييراً في ثقافات الناس وربما قبل ذلك تغييراً في ثقافة الدولة^(٨).

أن سمة التنوع في النسق الثقافي الخليجي ليست هي بالسمة الجديدة على مجتمع هو الآخر قد تشكل بفعل هذا التفاعل الثقافي بين عناصره المحلية والعناصر الوافدة عليه. وأن هذا التنوع الاثني بالتالي الثقافي لسكان المنطقة قد ساعد عبر تاريخ المنطقة الحديث على تشكل تراث ثقافي متنوع العناصر إلا أنه متميز في طبيعته عن المؤثرات الداخلة في تكوينه. أي بمعنى آخر ان تشكل النسق الثقافي قد ساهم فيه بالاضافة إلى الظروف الطبيعية والاقتصادية علاقة المنطقة بالمجتمعات المجاورة والمجتمعات الاخرى التي ارتبطت بها المنطقة تجارياً وثقافياً كالهند وشرق آسيا، وكذلك ساهم في تكوينه نوعية الجماعات الداخلية في تكوينها^(٩). ولكن من المهم القول هنا أن مجتمع الخليج، وبفعل مجاورته للمجتمعات والثقافات الفارسية والهندية، بات أكثر المجتمعات العربية متأثراً بها. وربما اخذ، وبفعل عمليات الهجرة العمالية الاجنبية والاستخدام الواسع والمتعدد لها، يتأثر بالثقافات الآسيوية الجديدة: كالفلبينية والتايلندية وغيرها. وأحسب أننا في ذلك، بتنا لا نختلف عن المجتمعات العربية الأخرى، والتي رغم فائضها السكاني، أصبحت من متوردي العمل الآسيوي بنوعية التقليدي كما الجديد كالأردن واليمن وربما مصر والشام. ولا أدري، إذا ما كانت ثقافات الأتراك والطلليان في مصر، والتركمان والشيشان والشركس في بلاد الشام. والأردن قد أضرت أو هددت بانتفاء الهوية في هذه المجتمعات أم أنها قد مثلت ثقافات فرعية أغنت Enrich بوجودها الثقافة العامة في هذه المجتمعات. كما أنها مثلت. أي هذه الجماعات. وبالتحديد جماعات

(٧) انظر في هذا الاطار: John A. Hannigan - the Postmodern City Anew

Urbanization - Current Sociology- Vol. ٤٣-No. ١ - Summer ١٩٩٥, pp ١٥٥-١٦٤.

(٨) نبيل بيهم: الأعمار والمصلحة العامة في الاجتماع والثقافة معنى المدينة سكانها .

بيروت . مؤسسة الأبحاث المدينية . ١٩٩٥ ص ٩ . ٢١ ،

(٩) باقر النجار . سياسة التوظيف في الشركات النفطية بدول الخليج العربي . مجلة دراسات

الخليج والجزيرة العربية . العدد ٤٨ . السنة ١٢ . أكتوبر ١٩٨٦ . ص ٩٢ .

الشركس والشيشان في الأردن، جماعات عازلة Buffer Group في علاقة الدولة بالمجتمع وتوازناته.

وفي منطقة الخليج ، أثار الارتفاع الكبير في حجم العمل الأجنبي غير العرب الذي بات يشكل في بعض أقطار المنطقة أكثر من ٧٠% من الجسم السكاني العام وأصبح متصلاً بكل أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي، الكثير من المخاوف السياسية والثقافية وكذلك الاهتمام على الصعيدين الرسمي والأهلي. وقد عبر أحد الكتاب العرب عن ذلك بالآتي:

«يؤدي الاعتماد المتزايد على العمالة الآسيوية وبأعداد

كبيرة نسبياً في هذه المجتمعات الخليج التي تتصف

معظمها بالضالة السكانية على إثارة مخاطر فقدان

هذه المجتمعات لهويتها وثقافتها ولغتها العربية..»^(١٠)

٢. نماذج المدينة الخليجية : المدينة سكانها

وتتفرغ المدينة الخليجية إلى ثلاثة أنماط وأشكال من المدن الفرعية منقطعة الوصل عن بعضها البعض، متباينة طبقياً من حيث ساكنوها كما هي متباينة في أنماط حياتها ومصفوفة علاقاتها الاجتماعية وأنماط هندستها الداخلية والخارجية وهذه الانماط هي: (١) المجاورات القديمة Neighbourhoods (الاحياء الشعبية). (٢) عمارات وفلل سكن الاجانب (٣) أحياء وضواحي السكان المحليين.

وتتميز المجاورات القديمة بمبانيها وبيوتها العربية القديمة كما تتميز بعمارات إسكان العمال الاجانب والمحلات التجارية، وقد أصبحت هذه الاحياء في غالبية ساكنيها من العمالة الآسيوية العازية أو تلك الملحقة بأسرها وبعض العرب الذين قادمهم تدني دخولهم للسكن في هذه المناطق من المصريين وغيرهم. كما لا زالت تضم هذه المناطق بعض السكان المحليين الذين منعتهم شحة إمكاناتهم المالية من الانتقال لمناطق السكان الجديدة، أو دفعتهم رابطة علاقاتهم الاجتماعية ومنافعهم للبقاء في هذه المناطق. وتتنك هذه المنطقة من الفئات الدنيا من العمل الأجنبي وربما بعض دنيا . الوسطة من ذوى الأجر المتدنية. إذ يتكدس العشرات منهم في غرف المنازل العربية القديمة التي تحول بعضها إلى شكل من أشكال «الخانات» القديمة التي كانت تؤوي في العادة

(١٠) جلال عبد الله معوض . التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربية الخليجية مجلة

دراسات الخليج الجزيرة العربية . العدد ٥١، السنة ١٣، يوليه ١٩٨٧ ص ٢٠٨ .

العابرين أو النازحين الجدد من الوافدين للمدينة^(١١). إنها مدينة وبفعل حجم إعادة البناء والتشييد فيها، تبدو بقايا أطرافها القديمة آيلة للإنتفاء... فبقايا أطلالها ينازعه العمران الجديد من عمارات سكنية ومحلات تجارية ومكاتب خدمات وهي في جلها قائمة على العمل المستورد. وتبدو بعض أزقة وأطراف هذه المجاورات أقرب إلى غيتو Ghetto الاقليات اليهودية في أوربا القرن الماضي، حيث تضم في الغالب العنصر الآسيوي من العمل المستورد أو أنها بالاحرى مغلقة عليه. إذ يقطن في الغالب أحد هذه البيوت جماعة اثنية معينة، كالبتان، أو البلوش، أو البشتو من الباكستانيين أو من الكيريليين من الهنود (نسبة إلى كيريل). وتتداخل في أوساط هذه الاحياء ثقافات شبه القارة الهندية مع بعضها البعض كالهندوسية والبوذية والمسلمة. ورغم طابع المسالمة الذي قد يبدو ظاهراً على السطح إلا أنه تكثر في أوساط هذه التجمعات وخصوصاً العازبة منها، وبفعل تردي أحوال المعيشة والعمل والإحباط: الجريمة والعنف والانتحار والجنس غير المشروع. وترتفع بين الفينة والأخرى شكاوي بقايا السكان المحليين من قاطني هذه الاحياء من الضوضاء، والسرققات، والاعتداءات بالضرب أو الاعتداءات الجنسية التي يتعرض لها أطفالهم على يد العمال الاجانب^(١٢).

وتختلف مجالات عمل الآسيويين من سكان هذه المناطق باختلاف انتماءاتهم العرقية حيث يعمل ما يسمى بالمالياميين، وهم القادمون من كيريليا، في الغالب في مجالات العمل اليدوي في أعمال الصباغة ولا الزخرفة لمنزلية (أعمال الجبس وغيرها) ومن مزاولي البيع القطاعي في البقالات وملابس الأطفال والمطاعم. وهم في الغالب من أصحاب الأجور المتدنية، أو انهم من المتوارين في إدارة أعمالهم التجارية تحت سجلات تجارية يملكها نفر من المحليين مقابل مبلغ مقطوع من المال. حيث تمتلك شبكة من الكيريليين سلسلة من البقالات ومحلات بيع ملابس ولعب الأطفال والمطاعم. أما الآخرون من أهالي منطقة كوة في الهند، فيعملون في مجالات الفنادق والسكرتارية وفي البنوك، والأعمال الفنية وشبه الفنية... أما الكوجراتيون من سكان هذه المناطق فيعملون في تجارة الأقمشة، والإلكترونيات والبقوليات... أما البهاتيون، وهم الاقدم في المنطقة حيث استقر البعض منهم في سلطنة عمان منذ مطلع القرن التاسع عشر في عهد ازدهار الإمبراطورية العمانية وتطور تجارتها مع الهند وشرق أفريقيا. وعلى الرغم من أن البعض منهم لا زال يسكن

(١١) باقر النجار . التكنولوجيا والعمران في القرية البحرينية . مجلة دراسات الخليج

الجزيرة العربية . العدد ٦٨ . السنة ٨١ ، يناير ١٩٩٣ .

(١٢) نادر فرجاني . العمالة الاجنبية في أقطار الخليج العربي . بيروت . مركز دراسات

الوحدة العربية ١٩٨٣ .

الأطراف المحاذية لمنطقة الأسواق في الأحياء الشعبية إلا أن البعض الآخر منهم قد هجرها لمناطق العمران الحديث. وهؤلاء في الغالب من الهندوس وكذا بعض المسلمين فهم يعملون في تجارة الذهب وصياغته والبقوليات والتوابل والأقمشة، كما امتد نشاطهم التجاري ليشمل كذلك تجارة الإلكترونيات والبناء. ويبدو التقل الاقتصادي لهؤلاء بارزاً في دبي. وهم بفعل تركزهم التجاري فيها وتمفصلهم الاجتماعي استطاعوا أن يمدوا نشاطهم التجاري لآمارات الخليج الربي الأخرى، فسلسلة محلات بيع ملابس الأطفال، كسناء وسوسن، ومحلات جيثنمال وداد اباي الرصاصي وغيرها، هي مملوكة بالكامل أو بالمشاركة لتجار ومستثمرين أسيويين أو مواطنين من اصل أسيوي وأن بعضهم لم يراكم الثروة محليا في الخليج، وإنما جاء بها كمستثمر خارجي من الولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب أفريقيا وأستراليا وسنغافورة والهند. ورغم أن البعض منهم قد يدخل في شراكة اسمية مع بعض من أصحاب النفوذ الاقتصادي أو الاجماعي من السكان المحليين إلا أن إدارة العمل التجاري أو الاستثماري يقع في جله على الفئة الآسيوية منهم^(١٣).

إن بعضا من السكان المحليين المفتونين والمتغنين بحياة المجاورات القديمة ونمط علاقاتها الاجتماعية المتسائدة، قد طاب له هجرها في وقت مبكر، فهم في الواقع قد ضاقوا بالعيش فيها، فهي لا تبرز تمايزهم الاجتماعي ولا تحفظ أدق خصوصيات حياتهم. ويتعايش في المجاورات القديمة مزيج من نماذج حضارية مختلفة سواء أكان ذلك في حالة الإنسان أو لمباني. فعلى مقربة من التصاميم والمباني ذات الشخوص الغربية، تنتشر بقايا شواهد موروثية من الماضي. وتجسد هذه الازدواجية، ازدواج ثقافية يعيشها المجتمع الخليجي في عمومها فهو من ناحية يعيش حالة من حالات التعدد الثقافي غير المنسجم أحيانا بفعل تعدد جنسيات سكانه. من ناحية أخرى فإن انسانها المحلي يعيش هو الآخر حالة من حالات الازدواج الاجتماعية والثقافية فبداخل كل واحد منا نمطان من الحياة أو بالاحرى، فنحن مشدودون لنمطين مختلفين: نمط عسري مأخوذ من النموذج الغربي، يعزز مكانته حجم النتاج المادي، والفكري والعلمي الغربي، ونموذج تقليدي في صورته المحافظة. وكثيراً ما يبرز النمط بصورة منفصلة أو متوازية أو متداخلة، إلا أنهما يجسدان في واقع الأمر صورة حية للصراع القائم على صعيد الواقع العمراني والثقافي، وكذا على صعيد الوعي وأنماط التفكير^(١٤).

(١٣) . لمزيد من لا تفاصيل انظر: Rober Lee Franklin- The Indian Community in Bahrain Labour Migration in Plural Society- ph.D Dissertation - Harward University- ١٩٨٥.

(١٤) . حسن الخياط ت مصدر سابق . ص ٣٢٥.

أما النموذج الثاني، فهو عمارات وفلل «الخبراء» الاجانب والتي تبدو من بعيد لناظريها أقرب في علو عماراتها وأضوائها المتلألئة إلى عمارات مدينة منهاتن. كما في مدينة أبو ظبي والمنطقة الدبلوماسية في البحرين. وهي تضم في الغالب العمل المتورد بفئاته العليا والوسطى. فالعمارات الشاهقة الحديثة المشيدة على أراضي الردم البحري والمطلة على البحر أو تلك المقامة في أحيائها شبه المغلقة البعيدة عن البحر، تضم في الغالب «الخبراء» الاجانب من العاملين في القطاع الخاص كما العام . كما هي قد تضم المستشارين و«الخبراء» العرب العاملين في قطاع الدولة. وهي في الغالب مملوكة إما للأرستقراطية السياسية أو الأرستقراطية التجارية أو العقارية أو الداخلين في دائرتهم. ويضم هذا النموذج بالإضافة لذلك، التجمعات السكنية والمسماة في بعض أقطار المنطقة بالحدائق Gardens التي أقيمت خصيصاً لإيواء الخبراء الاجانب أو لساكنيها من المحليين والتي تكون مزودة في الغالب بكل وسائل الراحة: من ملاعب تنس وأحواض سباحة وحدائق وساحات للعب الأطفال. وهي في نمط حياتها الاجتماعية تبدو منعزلة عن المحيط العام الذي أقيمت فيه كما هي منقطعة الوصل بما حولها من تجمعات سكنية أجنبية ومحلية أخرى. فعلاقات هؤلاء في الغالب قائمة على الجنسية ومستوى الدخل والمماثلين من أصحاب الوظائف الأخرى أو المساوية لها. ورغم حياة المحافظة التي قد تحيط بها نفسها بعض مدننا الخليجية وكذا عملية المنع والحد في العلاقات الاجتماعية بحكم القانون أو العرف، إلا أنها في عمومها لا تسري على مناطق سكن «الخبراء» وأصحاب النفوذ من العمل المستورد أو على نمط حياتهم الاجتماعية والتي قد تثير عند البعض مشاعر مكبوتة غير قابلة للتعبير لا تخلو من مصاحبات اجتماعية وربما سياسية بالغة الخطورة .

وعلى مقربة من «عمارات منهاتن»، أو على أطراف مناطقها أو في مناطق العمران القديم، شيد رتل من العمارات الحديثة، والتي جاءت مواصفاتها لإسكان ذوي الدخل المتوسط من العمل المستورد من العاملين في القطاع الحكومي كما الخاص، من المدرسين والموظفين الحكوميين والعاملين في البنوك والشركات التجارية وشركات الخدمات كما هي ممثلة في عمران مناطق حولي والنقرة في الكويت، والحورة والقضيبيية في البحرين، ونجمة والمطار في قطر. وتتميز هذه الفئة من العمل المستورد، العربي منها والأجنبي، بالإضافة إلى تنوعها الأثني بتعليمها المتقدم (الجامعي) ويتبنى بعضها لقيم الحداثة. ورغم التنوع الأثني لساكني هذه المناطق التي تضم بعض المحليين من غير الحاصلين على الاسكان الحكومي أو أولئك غير الراغبين فيه، فإن غالبية ساكني هذه المناطق وخصوصاً في البحرين وقطر والإمارات هم من الآسيويين وبعض العرب، إلا أنه في حالة الكويت حتى السنوات الأولى من الغزو قد ضم هذا العمران الكثرة العربية والقلّة الآسيوية، ولكن

بفعل عامل الغزو العراقي للكويت وتغيرات سياسية أخرى لم تقلت الكويت كثيراً من المصيدة الأسيوية. وتشكل هذه الفئة العمود الفقري للنشاط الاقتصادي وربما التعليمي في المنطقة، حيث يقوم عليها مجمل النشاط الاقتصادي، كما أن استمرارية العملية التعليمية يفترض استمرارية وجود الفئة العربية منها. وهي بفعل تداخلها في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة. كما مثلت القنطرة التي عن طريقها انتقلت قيم الحداثة للمنطقة. كما مثلت الفئة العربية منها، أو بعض عناصرها، الرموز المبشرة بالفكر القومي في الخمسينات والستينات، وكذلك جاء منهم دعاة الخط جاب الاسلامي في صحوته الثمانينية والتسعينية^(١٥)، ودعوات أسلمة المجتمع والعلوم وغيرها...!؟. أي بمعنى آخر إنه كما كان الفكر القومي قنطرة التقاء الفئات المحلية بالفئات العربية المهاجرة، في حقبة الخمسينية والستينية شكل الخطاب الديني لجماعات الإسلام السياسي قنطرة التأثير والتأثر، والكثير من العناصر العربية من مصر والسودان والأردن وقد يمتد ذلك ليشمل عناصر من باكستان وإيران أصبحت ذات تأثير على خطاب جماعات الإسلام السياسي المحلية بل إن الكثير من رموز العناصر العربية المهاجرة مثلت ولا زالت تمثل في كتاباتها ومحاضراتها الاطار التنظيري لجماعات الإسلام السياسي المحلية. وليس بغريب القول أن بعض اشكالات موقف الكويتيين من جماعة الأخوان المسلمين في الكويت وأولئك المحسوبين على جمعية الإصلاح الكويتية كان بسبب موقف جماعات الأخوان المسلمين في المنطقة العربية من الغزو العراقي للكويت، والذي بدا قابلاً بالاحتلال ومعارضاً لقوات التحالف.

أما النموذج الأخير من عمران المدينة الخليجية فهو إسكان المحليين في الضواحي والأطراف. وتختلف هذه المناطق من حيث عمرانها وفخامتها كما هو من حيث مستوى الخدمات وتنوعها باختلاف درجة الثقل الاجتماعي وربما السياسي والاقتصادي لسكانها. وقد شيدت بعض مساكن هذه المنطقة على مساحات واسعة، كما أنها تقارب في بعضها من حيث تصاميم البناء والخدمات والتأثير ما تشاهده من فلل بالغة الفخامة في المسلسلات الأمريكية المشهورة كدلاس، وفاكلون كرس و نوتس لانديك وغيرها، حيث تضم برك سباحة وملاعب تنس وحدائق... الخ، وبعض هذه المناطق قد تضم جماعات الصفوة في المجتمع المحلي الخليجي من أرستقراطية تجارية وأخرى سياسية ونخب ثقافية تقليدية من متخذي القرار أو أولئك المؤثرين فيه. وربما تمثل ضواحي عبد الله السالم والنزهة في الكويت، وسار والرفاع وعالي في البحرين، والهلال وأطراف من مدينة خليفة في

(١٥) . لمزيد من التفاصيل حول تأثيرات الجماعات المهاجرة العربية على مجتمعات الخليج انظر : باقر النجار العمالة العربية . العائدة في أقطار الخليج العربي : ما قبل العودة . مشكلات ما قبل العودة . المستقبل العربي عدد ١٠٥. نوفمبر ١٩٨٧، ص ٦٠ . ٦٢ .

قطر والجيرة وند الشبا في أمارة دبي نماذج لهذا العمران. وتمثل هذه المناطق ما يسمى في بعض أدبيات التحضر «بضواحي النخبة»^(١٦). وفي الغالب ما تكون هذه الضواحي مغلقة على أصحابها مع بعض الجيوب «الاجنبية» كالسفراء ومدراء الشركات الكبرى أو مالكيها من غير المحليين. ويختلف الخطاب الاجتماعي وربما الفكري لساكني هذه المناطق باختلاف أقطارهم. فهي في البحرين والكويت، أكثر تمثيلاً لقيم الحداثة منها للمحافظة، كما أن بعضهم . أي ساكني هذه المناطق . قد مثل رموز دعاة الفكر الإصلاحية والقومي في النصف الأول من هذا القرن. أما في قطر والإمارات العربية المتحدة... فرغم تبني بعضهم لقيم الحداثة، إلا أنهم أكثر قرباً لنموذج المحافظة في مضمونه الاجتماعي وربما السياسي. وتتزوج في هذا الخليط، قيم القبلية والمذهبية والأصولية الدينية مع المجتمع الاستهلاكي . الحداثي أو بالاحرى ما بعد الحداثي في ظاهرة اجتماعية معقدة فريدة من نوعها قلما تتكرر^(١٧). وتمثل مساكنهم من حيث هندستها الداخلية والخارجية ومقتنياتها وأثاثها وتنظيمها الداخلي ساحة مبارزة وتنافس بين ساكني هذه المناطق. وتتميز هذه الفئة رغم اختلاف أصولها الاثنية أحيانا بانسجامها الاجتماعي وربما الفكري، وقربها من متخذي القرار وتأثيرها فيهم، وأحسب أن من بينها يأتي في كثير من الحالات متخذو القرار ورجالاته. وعلى الرغم من أن الجماعات التقليدية من هذه الفئة قد قادت دعوة الصالح السياسي في بعض مناطق الخليج العربي منذ الثلاثينات وكذا قادت حركة تشكل العمل الأهلي، إلا أنها وبفعل معطيات التحول الاجتماعي الاقتصادي التي أصابت المنطقة خلال الخمسة أو الستة عقود الماضية وكذا بفعل تشكل الجماعات الوسطى الجديدة، فإن الجماعات التقليدية تخلت عن هذه المهمة للفئة الوسطى الجديدة الصاعدة، التي من بينها برزت دعوات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وكذا قادت هذه الفئة العمل الأهلي التطوعي، أو تجاوزاً قادت عملية تشكل منظمات المجتمع المدني الخليجي وخصوصا في الكويت والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي شهدت منذ عقد السبعينات نواً غير عادي في عدد المؤسسات الأهلية المدنية كالجمعيات النسائية، والمهنية والخيرية والاجتماعية والدينية وغيرها ...

(١٦) . انظر :

L.S.Bourne- The myth and Reality of Gentrification: A Commentary on Emerging Urban Form studies - Vol . ٣٠- No١-١٩٩٣- P.P ١٨٣-١٨٩.

(١٧) انظر في ذلك : خلدون النقيب . صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت . بيروت .

دار الساقي . ١٩٩٦ .

أما النموذج الفرعي الآخر من ضواحي المحليين فإنها تضم في الغالب الفئة الوسطى الجديدة من كبار ومتوسطي موظفي الدولة من مديري إدارات ، وأطباء، ومهندسين وأساتذة جامعات ومحاسبين ومحامين وكبار موظفي شركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الخاصة وصغار التجار وغيرهم من الذين أتاحت لهم فرص تعليمهم المتقدم وكفاءة أدائهم وأحياناً «ريأؤهم» تَبوُّ مناصب متقدمة في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص .وينزع البعض من أفراد هذه الفئة وبفعل تضخم حاجاته ،إلى بناء مساكنه بأحجام وأشكال وأنماط البناء لدى الفئة السابقة. ونتيجة لذلك فقد أصبح الكثير من عناصر هذه الفئة ضحية القروض البنكية التي باتت تمتص كل مدخراته ودخوله الشهرية .وتعتمد هذه الفئة ،في جلها على دخول رواتبها وعلى بعض المصادر الأخرى التي قد تزيد من دخل أفرادها قليلاً أو كثيراً ك شراء وبيع الأراضي والمضاربات العقارية أو المضاربة بالأسهم والعملات أو الدخول في مشاريع تجارية أو الاتجره _ من تجارة _ في بعض الأنشطة الثقافية .وقد تضرر الكثير من عناصر هذه الفئة في الكويت في عشرات السنين وتمائل هذه كارثة بنك الاعتماد والتجارة التي جاءت على ثروة الكثير من أفراد هذه الفئة من الجماعات العربية وبضع المحلية في دولة الإمارات .وقد اصبح ارتباط البعض من أصحاب هذه الفئة بالوظيفة ارتباطاً اسماً حيث أن جل نشاطه موظف لخدمة مشاريعه التجارية واستثماراته العقارية. وقد تملك البعض من هؤلاء اهتمامات غير عادية بجمع الثروة ، ونزوع لمستويات الحياة المرفهة .ورغم أن البعض من هؤلاء قد حصل على تعليم وتدريب متقدم في مجال تخصصه كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات، إلا أن ارتباطهم بمجال التجارة والمال والعقار أكبر من ارتباطهم بمجال تخصصهم المهني والفني .

ورغم أن البعض كذلك من هؤلاء بدا متنبياً لأطروحات راديكالية ،قومية وماركسية أو إسلامية ومنتقداً للكثير من الممارسات والأخطاء الرسمية وهو على مقاعد الدراسة ،إلا أنه وفي وضعه الحالي بدا سالكاً لكل الممارسات والأخطاء التي انتقدها وهو على مقاعد الدراسة ،بل إنه غداً أحد مصادر الفساد والأخطاء في الجهاز الحكومي كما في المؤسسات الخاصة أيضاً ويرتبط البعض من أفراد هذه الفئة بالفئة السابقة إما بفعل الخضوع الوظيفي أو الدخول في مشاريع تجارية مشتركة يكون رموزها أحد أفراد الفئة الأولى ،أو عن طريق المصاهرة ،إذ يجتمع المال والعلم ،أو الأصل الإثنى والمعرفة الفنية .أما علاقة هؤلاء بالعمل المستورد فهي محدودة بحدود الجنسية والمهنة وربما النشاط الاقتصادي .وقد تطورت هذه العلاقة لتشمل دعوات العشاء ،أو اللهو Entertainment المشترك .إلا أن العلاقة في عمومها تبقى ضعيفة منكفئة على الذات ،على الرغم من تداخلها لضرورة النشاط والمصالح المشتركة .وهي _ أي الفئة الوسطى الجديدة _ عبارة عن موزاييك

Mosaic اجتماعي _ ثقافي تتنازعها أو بالأحرى تتصارع في أوساطها خطابات الحداثة والماضوية. كما أنها في نمط حياتها العامة متأرجحة بين الحداثة والتقليدية، مع نزوع أكبر لتغليب الأولى من مقتنياتهما المادية وفي أنماط بناء مساكنها. في حين تغلب الأخرى (التقليدية) في علاقاتها الاجتماعية العمودية: في علاقتها بالمرأة وعلاقاتها الأسرية وعلاقات الزواج المحددة بالحدود القبلية والاثنية. فرغم أن إحدى خصائص مرحلة ما بعد الحداثة أو بالأحرى عملية العولمة هي الاندماج والتدامج، وأن المدينة الخليجية رغم انتمائها فيزيقياً وفي أنماط استهلاكها إلى مرحلة ما بعد الحداثة، إلا أن الفواصل العرقية والاثنية والمذهبية بين سكانها لا زالت فاعلة رغم حداثة أو ما بعد حداثة بعضهم. فسمات العولمة والحداثة، أقرب إلى أن تتمثل في جوانبه المادية وفي ارتباطاتها الخارجية وكذا في تنوع سكانها الاثني. إلا أن نسقها القيمي والثقافي التقليدي ما زال محددًا لسلوك اناسها ونسيج علاقاتهم الاجتماعية. وبذلك فإن ما بعد حدثنا وكما تقول شارون زوكن Sharon zukin أقرب إلى أن تكون مرئية Visual منها لفظية^(١٨). أو Verbal أو بالأحرى، فإننا أقرب إلى تمثيل ما بعد الحداثة في تصاميم بيوتنا وفي مقتنياتنا الشخصية والمنزلية، إلا أن نسقنا القيمي التقليدي لا زال مستدمجاً في نمط تفاعلاتنا وفي مصفوفة علاقاتنا الاجتماعية؛ نحكي به الآخرين كما نعايرهم به. وتمثل أحياء إسكان مشرف وبيان وقرطبة وبعض أطراف الجابرية نموذجاً لاسكان هذه الفئة في الكويت، وبعض أطراف مدينة عيسى وعالي وعراد والرفاع في البحرين، والدفنة والأطراف من الهلال ومنطقة المطار في قطر والقصييص والراشدية إمارة دبي .

وأخيراً فإن مناطق الاسكان الحكومي لذوي الدخول الدنيا والمحدودة من موظفي الدولة والقطاع الخاص النموذج العمران الأخير في اسكان السكان المحليين. ويختلف إسكان هذه الفئة من دولة لأخرى إلا أنه في الغالب ذو تصاميم مشتركة ومرافق محدودة. وقد حاول الكثير من سكان هذه المناطق إعادة بناء مساكنه لتقارب تلك التي يفى الفئتين السابقتين .

ويمثل سكان هذه المناطق خليطاً تتنازعه ثقافته الفرعية وكذا اختلافات أصوله الإثنية:القبلية مقابل غير القبلية،الحضرية مقابل الريفية والبدوية.وقد شكلت عمليات توطين البدو،وخصوصاً في الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة،جل مشاريع عمران هذه الفئة.ورغم أن مشاريع توطين البدو في هذه المدن قد حقق بعض أهدافه السياسية والاجتماعية من حيث دمجها للجماعات البدوية المتنقلة ضمن أطر المدينة الخليجية،كما انها بدت في بادئ أمرها محدة من قوة عصبيةاتها القبلية والانتقال بها لمفهوم أوسع للمواطنة والانتماء. إلا أن الشواهد

الامبريقية تشير إلى نمو غير عادي منذ السبعينات للعصبيات القبلية وربما المذهبية للجماعات القاطنة لهذه المدن . كما أنها . أي عمليات التوطين . قد ساهمت من ناحية أخرى في إضفاء طابع المحافظة على نمط الحياة في هذه الأحياء، وأبرزت الجماعات البدوية، كقوة اجتماعية وسياسية ذات تأثير متزايد علة متخذي القرار وقدرة على نسج تحالفات سياسية في أوقات الأزمات أو في أوقات الانتخابات البرلمانية كما هي الحال في الكويت^(١٩) . أي بمعنى آخر أن العمران الجديد رغم أنه قد أضاف طابع التنوع الأثني على قاطني قطاع الاسكان المحلي كما الخاص، إلا أنه قد فشل في ردم الفجوة التي تفصل بين الجماعات المحلية لأسباب عرقية وأخرى مذهبية. بل أن العقود الثلاثة الأخيرة قد عززت من الانتماءات المرجعية الأولية للأفراد والجماعات: القبلية فيها والمذهبية... إلا أن كلامنا هذا ليس بالضرورة كلاماً مطلقاً فهناك بعض الجيوب المحلية التي ساعدها العمران الجديد على تخطي حاجز المرجعيات التقليدية ونسج علاقات بدت في بعضها منسجمه مع نمط العمران الجديد وتكنولوجيا ما بعد الحداثة، كما يلاحظ انه في الوقت الذي بدت منه المدنية التقليدية بمجاورتها القديمة، وبفئاتها الأثنية والطبقية المختلفة ذات إتساق وتوازن من حيث درجة التكوين الاجتماعي . الثقافي لأفرادها بدت المدينة الخليجية المعاصرة، وبفعل التكوين الاجتماعي . الثقافي لسكانها: حضر وريف وبداهه ذات شتات اجتماعي وتكوين ثقافي هلامي. أي بمعنى آخر، ان المجاورات القديمة رغم الاختلافات الاثنية والطبقية لسكانها، وبفعل عامل الزمن والمكان والإنتاج الاجتماعي، كانت قادرة على صهر العناصر السكانية المشكلة لها في تكوينات اجتماعية . ثقافية متجانسة، مقابل عجز المدن الخليجية المعاصرة عن فعل ذلك، بل إنها، وبفعل معطيات أخرى كثيرة قد ضخمت من عملية العزل الاجتماعي لسكانها على أسس قبلية وأخرى طبقية، كما أنها ومنذ السبعينات قد شهدت عودة محمومة النزعات القبلية وللمذهبية.

ورغم أن هذه المناطق . وتحديداً النموذجين الأول والثاني . تبدو منغلقة على أصحابها من السكان المحليين، إلا أن جيوباً من العمل الآسيوي المستورد قد وجدت طريقها في النموذج الثالث. إذ اتجه قطاع ليس بصغير من ساكني هذه المناطق أو غيرها إلى تأجير مساكنهم أو أطراف منها كالملاحق للعمال الآسيويين والعرب العاملين في قطاع خدمات هذه المناط. ومع تردي البنية الأساسية لبعض هذه المناطق أو أشرف عمرها الزمني على الانتهاء، فإن المحليين من قاطني هذه المناطق قد شدوا الرحال ومن جديد لمناطق العمران الجديد، تاركين ورائهم مناطقهم السابقة للعمل الأجنبي أو للأقل دخلاً من السكان المحليين .

(١٩) . انظر في ذلك: عبد الله محمد عبد الرحمن . التوطين في المجتمعات الصحراوية .

الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية . ١٩٩١، ص ١٣٦ .

ومن المهم القول أن مناطق الاسكان المحليين بنماذجه الثلاثة السابقة ليست نماذج متجزرة منعزلة عن بعضها البعض. منقطعة الوصل جغرافياً، وقد تكون كذلك اجتماعياً وثقافياً، بل إنها قد تتمثل في كثير من الاحيان في منطقة واحدة. إذ تشمل بعض المدن الحديثة على إسكان ذوي الدخل الدنيا والمحدودة، أي ما يسمى بالإسكان الحكومي، أو بيوت ذوي الدخل المحدود، وأخرى لذوي الدخل المتوسطة وممثلة الطبقة الفئة الوسطى الجديدة من كبار موظفي الدولة والقطاع الخاص وبعض من المنتمين للفئة الطارئة أو ما يسمون بالنوفوريش . No Veauxriches من ذوي الدخل العالية، كمناطق مدينة عيسى وعالي وسار في البحرين، والقصيص والراشدين في دبي، والدفنة والهلال والمطار في قطر، وبنيدل كار في الكويت . ورغم الفصل الفيزيقي بين سكان هذه المناطق وما قد يبدو من انقطاع اجتماعي، إلا أن هامشا من الوصل الاجتماعي مازال قائماً على المنفعة والعلم المشترك وربما القرابة أحياناً بين الجماعات الممثلة للمجتمع المحلي.

لقد ساعدت الثروة والازدياد السكاني بفعل زيادته الطبيعية أو المصطنعة وكذا العمران الجديد، على تغير ظروف وحياة ومعيشة الأفراد في هذه المنطقة. إلا أنه وبالمقابل، وبفعل سرعة عمليات التحول وكذا النمو غير العادي للاتجاهات الماضية، بدأت عمليات إعادة التكيف للظروف الجديدة بالنسبة للبعض ضرباً من المستحيل حتى بات الحنين للماضي في أوساط الجيل السابق، ونفر ليس بقليل من أفراد الجيل الحالي، سمة من سمات مرحلتنا المعاصرة. إنها دون شك دعوة من دعوات تجاوز الزمن وعودة بالنفس إلى الماضي أو محاولة لإيقاف الزمن فحديث البعض عن فردوسية المجاورات في المدينة القديمة وكذا عن نزاهة وعدالة مجتمع الغوص القديم بدأ يوتوبياً واقرب لحياة الكوميونات في النصوص القديمة^(٢٠)، إلا أننا بالمقابل نشارك ذلك البعض راية في أن المدينة الخليجية الحديثة، قد عمدت إلى تحييد وابتلاع اللغة العمرانية القائمة في نماذج العمران القديم بالإضافة إلى زرع احتياجات غير واقعية ومظهرية للأفراد والجماعات^(٢١) .

إلا أننا مع ذلك نعود ونقول إن اغتراب نماذج العمران الجديد عن بنية هذه المجتمعات ما هو الناتج لانتشار وسيطرة نماذج المدرسة الغربية في العمران، ليس في المنطقة فحسب وإنما في عموم المجتمعات البشرية، فبالبروز الجديد لما اسماه البعض بالمدينة ما بعد الحداثية قد ساهم في تقلص خصوصية العمران التقليدي مقابل ما يعتقد البعض بكفاءة العمران الجديد، الذي بات في تصاميمه

(٢٠) . ثريا تركي ودونالد كول . عنيزة: التنمية والتغير في مدينة نجدية عربية . بيروت .

مؤسسة الابحاث العربية . ١٩٩١، ص ٢٣٦

(٢١) . طارق والي . العمارة وعلاقتها بسلوك الفرد والمجتمع . في باقر النجار وآخرون،

دور دعم السرة في مجتمع متغير . البحرين . المكتب التنفيذي . ١٩٩٤، ص ٦٣٣ .

وفي خدماته مغلقاً الفجوة التي تفصل بني المجتمعات العالم، فدور الأزياء الباريسية والإيطالية، كسان لوران، وكريستيان ديور وكوتشي وغيرها لم تعد سمة مميزة لمدينة باريس أو روما، فهي بالأحرى سائدة في معظم المراكز الكرمبوليتية ليس في مدن الغرب وحده وإنما في الكثير من مراكز ومدن العالم الثالث، أي بمعنى آخر، أن المدينة الخليجية رغم محاولات إضفاء الطابع المحلي في التصميم الخارجي للبيت الخليجي وبناء بعض المجسمات والمقاهي على الشواطئ، يصعب على المرء تحديد هويتها الثقافية، أو بالأحرى يسهل نسبتها إلى إحدى المدن الأمريكية إلا المدينة العربية الإسلامية. أن إنتاج المحلية الثقافية المتمثلة في وضع بصمات ثقافية عربية على تخطيط المدن الخليجية انعكس في محاولات لا تزال محددة لربما تمثل المحاولة العمانية استثناء نسبياً _ مقارنة بهيمنة نمط التخطيط العالمي اللوس انجلوسي^(٢٢).

(٢٢) _ الرافد _ مجلة فصلية _ تصدر عن دائرة الثقافة _ حكومة الشارقة _ السنة الثالثة _ العدد ١٠، يناير ١٩٩٦، ص ٤٣ .